



الجمعة 29 نيسان 2016 - العدد 288
Vendredi 29 Avril 2016 - N° 288

النشأة

AN-NIDAA

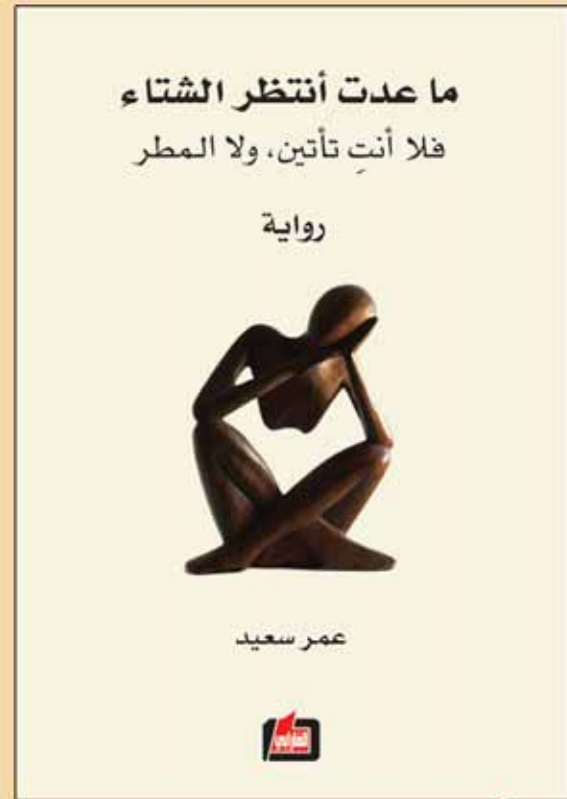
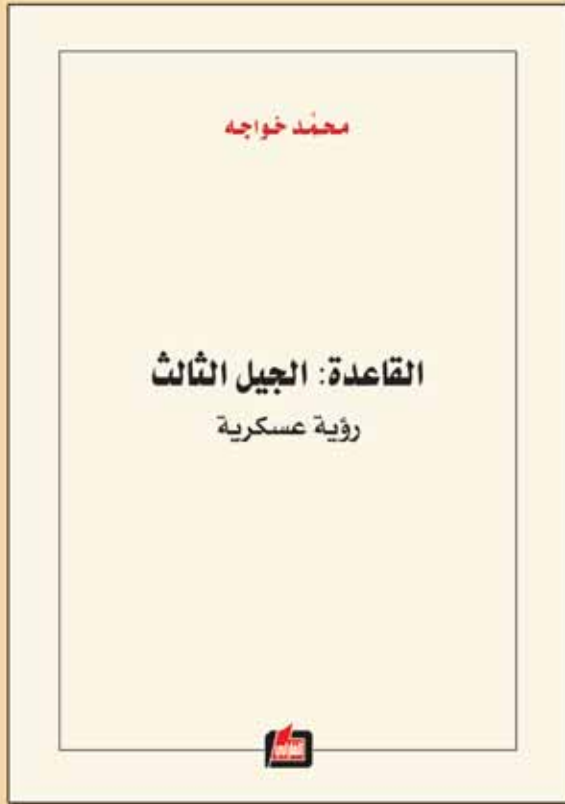
وحدة الشيوعيين أقوى

المؤتمر الوطني الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني

من أجل بناء الدولة الديمقراطية العلمانية المتعددة
التي يقبلها الجميع



دارالفارابي



النداء



أسبوعية - سياسية
تصدر عن الشركة اللبنانية العربية للإعلام ش.م.ل
(تصدر موقتاً كل أسبوعين)

غلاف العدد 288

الجمعة 29 نيسان 2016

الرفيق حنا غريب أميناً عاماً للحزب الشيوعي اللبناني بالتزكية والإجماع



■ المدير المسؤول: ملحم أبو رزق ■ ثقافة: أحمد عبد اللطيف وهبي ■ تصوير: خالد عياد. ■ المدير الفني: جبران مصطفى.
الإدارة والتحرير: لبنان. بيروت، وطى المصيطبة، شارع جبل العرب، مبنى صوت الشعب، هاتف: 311809 / 01 - 819014 / 01 - فاكس: 313605 / 01. ص.ب: 4744.
e-mail: annidaa@gmail.com

مكتب البقاع: شتورة - سنتر خشروم - ط2 - خلوي: 03/266962 .

شمن النسخة: في لبنان: 3000 ل.ل - سوريا: 60 ل.س .

الإشتراك السنوي: في لبنان - للأفراد: 50 ألف ليرة لبنانية. للمؤسسات: 150 ألف ليرة لبنانية. في الخارج: 150 دولاراً أميركياً.

صدر العدد الأول من جريدة «النداء» في 21 كانون الثاني 1959

المؤتمر الحادي عشر، هدية الشيوعيين لعمال لبنان

د. خالد حدادة (*)

والعلمانية، هي خيار الطبقة العاملة وحزبها، في مواجهة الحروب الأهلية الطائفية والمذهبية التي ترعاها وتنظمها احزاب البرجوازية، الطائفية والمذهبية.

والعدالة الإجتماعية على طريق الاشتراكية، هي خيار الفقراء في مواجهة نظام حيتان المال. نظام الفساد والإفساد. نظام المحاصصة والزبائنية.

في الوقت، الذي أكد فيه المؤتمر على استمرارية خطه السياسي الذي مارسه قيادة الحزب منذ ما بعد الطائف وخصوصاً بعد العام 2005، اختار التجديد، لازدياد الفاعلية في العمل الحزبي والجماهيري، في اتجاه فتح كوة في حائط الأزمة على مستوى الحزب وعلى مستوى اليسار ومستوى الوطن.

إن هذين الجناحين، والذي يمكن دمجهما، بالإستمرارية عبر التجديد والوحدة المعمقة بالفاعلية، هما اللذين خرج بهما الحزب.

وحدة ضرورية، لضمان فعل التجديد والتنوع، كانا ضرورة للحزب وللطبقة العاملة وللشعب اللبناني، في اعقاب الحراك العمالي والشعبي وحراك هيئة التنسيق. هذه الحركات التي اصطدمت بحائط النظام الطائفي، دون ان تفقد وهجها وضرورتها، هي اليوم وعلى أبواب عيد العمال، أمام استحقاقات التوحيد، لتركيز تحالف الطبقة العاملة مع المعلمين والموظفين، في إطار نقابي تحالفي قائم على وحدة الهدف وتعزيز قوة الضغط عبر اللقاء التشاوري النقابي وتحويله الى نواة فاعلة باتجاه الدفاع عن حقوق الفقراء في القطاعين العام والخاص، على المستوى الإجتماعي، وبتجاه تشكيل نواة "الحركة الشعبية الديمقراطية" الرافعة المقترحة للتغيير الديمقراطي، باتجاه "الدولة العلمانية المقاومة ودولة الرعاية الإجتماعية.

المؤتمر ومنظمات الحزب، منخرطة منذ أكثر من شهر وبالتوازي مع عملية التحضير للمؤتمر الوطني، منخرطة بتنفيذ توجهات اللجنة المركزية (السابقة) التي أقرها المؤتمر الوطني أيضاً وأكد الالتزام بها الامين العام حنا غريب في جلسة انتخابه، هذه الإنتخابات ودور الديمقراطيين وبالقلب منهم الشيوعيين، يجب ان

ليس بعيداً عن عيد العمال، أثبت حزبهم مرة جديدة التصاقه بمصالحهم، وهذه المرة ليس بتحقيق المطالب والنضال من أجلها، وهذا ما مارسه ويمارسه وسيمارسه كل يوم. بل هذه المرة بإعادة الإعتبار للديمقراطية من حيث كونها ممارسة والتزاماً وليس شعارات ومصالح.

أهداهم حزبهم، صفة حاولت البرجوازية على الدوام نزعها عنهم. أثبت للجميع أنه الحزب القادر على ممارسة الديمقراطية بأبهى صورها. قادر على ممارسة التنوع ضمن وحدة الإلتزام الإجتماعي والسياسي والفكري.

لقد أثبت الشيوعيون في مؤتمريهم الحادي عشر، قدرتهم على تجديد فعاليتهم، وعلى تجديد قيادة الحزب، وتقديم أوجه جديدة لقيادة العمل الحزبي مع الحفاظ على استمرارية خطهم السياسي.

في الوقت الذي أكد فيه مؤتمريهم وبشبه اجماع، على سياستهم المستقلة من موقعهم الوطني والإجتماعي وحملهم لقضايا شعبهم الوطنية، بعيداً عن اصطفايات الطوائف والمذاهب، التي تختلف على كل شيء إذا ما تعلق بحمصصهم وتفق على الأبقاء على النظام الطائفي، نظام البرجوازية اللبنانية ونظام التبعية للخارج. في هذا الوقت أكد أنه هو نقيض هذا النظام. فإذا كان النظام هو الذي اختاره الاستعمار الخارجي والبرجوازية اللبنانية أداة لتجديد سيطرتها، وأداة لاستمرار التبعية للخارج، ومصدراً دائماً للحروب الأهلية التي تحولت الى مستدامة فإن الطبقة العاملة، هي صاحبة المصلحة، بإطار موقعها الطبقي والوطني، في بناء الدولة العلمانية المقاومة، دولة الرعاية الاجتماعية.

ففي لبنان بالذات، تصبح الديمقراطية بمضمونها السياسي والاجتماعي هي طريق الطبقة العاملة، في مواجهة استبداد البرجوازية وتبعيةها، بل خيانتها للوطن، وتصبح المقاومة خيار الفقراء والفئات الكادحة، التي تناضل من أجل بناء "دولة المقاومة"، كي تصبح هذه الدولة إطاراً ينظم عملية الدفاع عن الأرض وتحرير ما تبقى منها وبشكل خاص تحرير جناتمين شهدائها، وفي دفاعها عن حدودها الشرقية في وجه الإرهاب.

لنرفع الصوت عالياً في الأول من أيار

يا عمال وعمالات لبنان يطل علينا هذا العيد - عيد العمال العالمي - ذكرى الشهداء والنضال ونحن ما زلنا نحلم ونعمل من أجل أن نكون في ظل دولة - دولة لا مزرعة للطوائف والمذاهب والفساد والمفسدين، نريد دولة تؤمن الحماية والرعاية الاجتماعية، تحترم وتصون المواطن وحقوقه في العمل والأجر، والأمن، والطبابة والاستشفاء، والمدرسة، والجامعة، والسكن، ولقمة العيش من دون سموم، وبيئة نظيفة، وعدالة، وحرية وحق التعبير.

يحق لنا تغيير هذه السلطة الفاسدة على اختلاف مسمياتها وألوانها التي عاثت فساداً وقهراً وتزويراً.

أيها العمال والعاملات والموظفون والمستخدمون والمزارعون والعاطلون من العمل كلنا، كباراً وصغاراً، ندعوكم للعمل والنضال معاً.

من أجل تصحيح الأجور وإقرار السلم المتحرك له.
من أجل خفض أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والنقل والكهرباء وتأمين هذه الخدمات العامة لنا كمواطنين.

من أجل حماية اليد العاملة اللبنانية من المضاربة غير المشروعة من أجل الضمان الاجتماعي ووقف سرقاته والتآمر عليه من الداخل والخارج.

من أجل ضمان الشيخوخة والتقاعد والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية الشاملة لكل المواطنين.

ومن أجل قانون عادل للإيجارات يحمي حق السكن للمستأجرين القدامى

من أجل إقرار سلسلة الرتب والرواتب للعمال في القطاع العام من دون أي تمييز بين موظفين وأجراء ومياومين ومتعاقدين ومتقاعدين وعمالين على الفاتورة والساعة.

من أجل خفض الضرائب والرسوم واستعادة الأملاك المنهوبة من بحرية ونهرية ومشاع، وفرض الضرائب والرسوم على الربوع العقارية والشركات المالية وحيثان المال.

من أجل تعزيز التعليم الرسمي بجميع مراحلها وتعزيز دور الجامعة الوطنية والتعليم المهني وخفض الأقساط في المدارس الخاصة والجامعات.

من أجل تحسين وضع المزارعين والعمال في الزراعة ودعم هذا القطاع وتوفير الإرشاد والأدوية والعمل لتسويق المواسم.

من أجل حق التنظيم النقابي في القطاعين العام والخاص ووقف التدخلات في العمل النقابي من القوى السياسية والطائفية.

من أجل تطبيق الاتفاقية 87 وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة بحقوق العمال والمستخدمين .

جميعاً مدعوون للدفاع عن لقمة العيش والحرية وإنشاء النقابات المستقلة من أجل الدفاع عن حقوقنا وحماية مصالحنا على أساس مستقل وديمقراطي.

إن الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان يتقدم من جميع العمال والشغيلة والمستخدمين بأحر التهاني في هذا العيد العالمي.

إن الاتحاد الوطني يضع كافة إمكاناته من أجل بناء حركة نقابية ديمقراطية مستقلة.

عاش عيد العمال العالمي عيد النضال والكفاح - عاشت الطبقة العاملة والحركة النقابية المستقلة

♦ الزمان في تمام الساعة 11 صباحاً من أمام مركز الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، الكولا.

يتعزز ويتبلور من خلال خوضه للإنتخابات على قاعدة برنامج تنموي، برنامج يحارب الفساد ويتصدى للثنائيات الطائفية الحاضرة له باسم التوافق.

إن "الحراك البلدي" كما قدمه قرار الحزب، يستهدف أيضاً استكمال عملية بناء "الحركة الديمقراطية الشعبية" ولذلك فهو مهمة حاسمة وضرورية أمام الشبوعيين في المرحلة القادمة.

أما على المستوى الشخصي، فأنا اليوم انهيت مرحلة كنت فيها أميناً عاماً لهذا الحزب وسأنتقل ضمن هذا الحزب الى موقع آخر، لن يكون إلا داخل هذا الحزب وفي خدمة قضيتة وقضية الوطن والشعب وفي خدمة وحدة الحزب، وفي دعم فعاليته وتنفيذ قرارات مؤتمره وقيادته الجديدة التي أثق بها.

فبالقدر الذي نفتخر به، بكل قادتنا التاريخيين الذين قادوا الحزب منذ التأسيس حتى اليوم وبمقدمهم الامناء العامون السابقون، فؤاد الشمالي، والشهيد فرج الله الحلو ونقولا الشاوي والشهيد جورج حاوي وفاروق دحروج، بالقدر نفسه اعلن ثقتي بالأمن العام الجديد الرفيق حنا غريب وأدعو الشبوعيين جميعاً داخل التنظيم وخارجه، للإلتفاف حول الحزب، لنؤمن جميعاً أجواء تنظيمية مساعدة في تظهير فعالية الحزب في معاركه الاجتماعية والسياسية والوطنية.

والتحية لكل من شاركني طوال هذه الفترة، من وقته وجهده وعقله في قيادة هذا الحزب وفي تحقيق ما أنجز وفي تحمل نتيجة الأخطاء.. تحملوها عني أكثر الأحيان.

أقول فقط، اننا جميعاً انتسبنا الى هذا الحزب طوعاً، ناضلنا وتعرضنا لإمكانية أن نكون شهداء في سبيل قضايا وطننا وشعبنا ولم يكن في ذهن اي واحد منا ان يكون أميناً عاماً. بل أكثر من ذلك فمن بين شهداء الحزب كثيرون كان من الممكن ان يصبحوا أمناء عامين وقياديين في هذا الحزب، ولكنهم قدموا حياتهم من أجل الوطن الحر والشعب السعيد.

تحية لهذا الحزب، الذي وحده في هذا البلد، يتيح لفقراء مثلنا، لأبن بائع متجول مثلي، ابن "برجاوي" كما وصفهم توفيق طوبي ان يكون في الموقع الأول داخله، دون ان يضطر لأن يكون تابعاً لزعيم أو ممول أو دولة خارجية.

التحية للطبقة العاملة في عيدها وتحية خاصة للاتحاد الوطني للنقابات والاتحادات الحليفة له، رمز استقلالية الطبقة العاملة اللبنانية.

(♦) الأمين العام السابق للحزب الشبوعي اللبناني

ينشر بالتزامن مع جريدة السفير

مازق سلطة الفساد يتعمق

مصطفى العاملي

يقوم على النسبية والدائرة الانتخابية الواحدة خارج القيد الطائفي.

اذن، تفضي بري الدخول في مواجهة كسر عظم مع معارضي الجلسة التشريعية، وكبلا يعلن فشل المجلس النيابي الممدد لنفسه بالملق لجأ الى لعبة تقطيع الوقت عبر اللجان المشتركة التي دعيت الى الاجتماع في الثالث من الشهر المقبل، مما يعني أن البلاد مقبلة على فترة جديدة من السجلات والمناكفات حول مسؤولية تعطيل المجلس النيابي، مع أن بعض الأطراف اشادت بخطوة بري واعتبرتها خطوة لترسيخ الوحدة الوطنية.

عملياً، لن يكون في استطاعة المجلس النيابي التشريع خلال عقده الحالي، باعتبار أن البلد سيدخل اعتباراً من الأحد الثامن من أيار المقبل في الانتخابات البلدية والاختيارية، وهذه العملية ستمتد لفترة شهر ونصف الشهر على الأقل، مع الإشارة الى أن فتح دورة استثنائية للمجلس أمر شبه مستحيل، خصوصاً أنها تحتاج الى توقيع الـ 24 وزيراً وبعضهم يرفض أصلاً مبدأ التشريع قبل انتخاب رئيس للجمهورية، وهذا الانتخاب من الواضح أن الظروف غير مهيأة لانجازه في وقت قريب، رغم مرور سنتين على الفراغ في سدة الرئاسة الأولى، وبات هذا الأمر هن التطورات الإقليمية التي تزداد تعقيداً مع دخول الأزمة السورية منعطفات جديدة بفعل المراوحة في محادثات جنيف وغياب أي مبادرات على صعيد تحسين العلاقات السعودية - الإيرانية.

في ظل هذا التفكك لا بل الانهيار شبه الكامل لمؤسسات الدولة الدستورية ينمو الفساد وتكثر الفضائح، وتتعزز الثنائيات الطائفية في مواجهة بعضها البعض، في ما الملفات الحياتية والاجتماعية والمعيشية لا تدخل في أولويات المسؤولين ولا في حساباتهم، وإن كانت بعض التحركات النقابية تذكرهم بها من وقت لآخر، من دون أن تثير

اضطرار رئيس مجلس النواب نبيه بري على إلغاء جلسة تشريع الضرورة التي كان يصبر ويشدد عليها لانجاز بعض اقتراحات ومشاريع القوانين الملحة، وخصوصاً خلال جلسة الحوار النيابي الأخيرة، تشير الى أن الحسابات والاصطفافات الطائفية تتقدم على غيرها.

ولكن ماذا يعني ذلك؟ لا شك أن بري الذي اعترف بتفكك تحالفي 8 و14 آذار لمس مدى تمسك كتل التغيير والإصلاح والقوات اللبنانية والكتائب بمواقفها الراضية للتشريع مهما كان أهميته وضرورته، ما لم يسبقه إقرار قانون جديد للانتخابات النيابية، اذا كان انتخاب رئيس للجمهورية متعذراً، لا بل أن هذه الظروف ذهبت الى حد التلويح بوقف مشاركتها في طاولة الحوار النيابي اذا ما جرى تخطي موقفهم، واعتبار ذلك بمثابة اسقاط للميثاقية، في اطار سياسة تهميش لمكون طائفي أساسي في البلد.

ولكن صرف النظر عن جلسة التشريع أرفق بخطوة احالة مشروع قانون انتخاب الى اللجان النيابية المشتركة، لإعادة درسها ومحاولة التوافق على بعضها ليسهل مناقشتها في أية جلسة عامة للمجلس النيابي. ومعلوم أن الخلاف حول هذا القانون متشعب للغاية وقد عقدت عشرات، لا بل، مئات الاجتماعات السياسية والنيابية والحكومية وشكلت لجان مصغرة وموسعة وكلها انتهت الى الاخفاق والفشل الذريع في التوصل الى أية صيغة مشتركة، كون كل طرف كان ولا يزال يريد تفصيل هذا القانون ليتناسب مع مقاسه، وبالتالي فإن التجربة الجديدة لن يكون منتظراً منها حسم هذا الموضوع، مع العلم أن مشاريع القوانين الانتخابية التي تجري مناقشتها متشابهة في الجوهر، وهي لن تكون قادرة على إحداث أي تغيير في بنية هذا النظام الطائفي، الذي سبب ويتسبب بالأزمات في لبنان على مختلف الصعد، وخصوصاً أن كل الأطراف المشاركة في السلطة متواطئة على رفض القانون الذي يدفع باتجاه التغيير الديمقراطي والذي

انطلاقاً من ذلك وفي ظل الحرائق الإقليمية فإن مرحلة التمديد للفرغ الرئاسي مستمرة وستستمر الأزمة التي يتخبط بها البلد على كل المستويات، في حين من المنتظر أن ترتفع لغة النخاطب الطائفي في المرحلة المقبلة، في ضوء الملفات الفضائحية التي ستفتح أو سيعاد فتحها، بدءاً من الاختلاسات في قوى الأمن الداخلي مروراً بالنفايات والصفقات المتفرعة عنها، وصولاً إلى النهب المتماهي في مؤسسات الدولة مثل: المرفأ، والمطار، ومؤسسة الكهرباء التي صرف عليها مليارات الدولارات وما زال التقنين على حاله.

ورغم كل هذا الصراع بين قوى السلطة وولاءاتها الخارجية، فإن هناك خطين أحمرين لا يتجاوزهما أي من الأطراف المشاركة في "دولة الطائف": الأول، أنه من غير المسموح الاستفراد بأي من هذه الأطراف، والمثال على ذلك المشاركة في تشكيل لوائح ائتلافية في الانتخابات البلدية في بيروت وطرابلس وصيدا، بعد ما تبين أن تيار المستقبل قد لا يحالفه الحظ فيها نتيجة الانشقاقات التي حصلت داخله وتنامي التيار المتشدد فيه، فضلاً عن الأزمة المالية التي يتخبط فيها؛ أما الخط الأحمر الثاني فهو عدم التساهل في قيام أي حراك ديمقراطي شعبي، من شأنه إحداث أي تغيير في بنية هذا النظام الطائفي، ولو كان على مستوى انشاء هيئات أو اتحادات نقابية مستقلة، وهذا ما تجلّى في الهجمة التي استهدفت استقلالية هيئة التنسيق النقابية التي اجتمع ضدها فريقا الثامن والرابع عشر من آذار وحال بالتالي دون إقرار سلسلة الرتب والرواتب لموظفي القطاع العام.

بات من الضروري رفع الصوت عالياً من قبل جميع المتضررين في وجه ما يحصل لأن الأوضاع الاقتصادية والمعيشية بشكل خاص لم تعد تحتمل، في ظل تحكم أصحاب رؤوس الأموال والمصارف بالتواطؤ مع أهل الحكم، بالدورة الاقتصادية بالبلد بشكل كامل.

وخلاصة الأمر، أن لبنان يعيش في مأزق كبير، لا مؤسسات تعمل ولا انتخاب لرئيس الجمهورية في المدى المنظور، والسرقات والصفقات والفضائح هي العنوان، وكل ذلك تحت شعار تقاسم الحصص الطائفية والمذهبية، وبالتالي بات من الملح كسر حاجز الرقابة القاتلة والاستسلام للواقع، والشروع في التحضير الجدي لحركة سياسية ضاغطة باتجاه إحداث التغيير الديمقراطي المنشود والبعيد عن موبقات الطائفية وطبقتها السياسية الفاسدة. المهمة صعبة ولكنها ليست مستحيلة.

اهتمامهم المنصب أساساً حول كيفية الاستيلاء على ما تبقى من مقدرات هذا البلد المرهق بالديون الخارجية التي تجاوزت الـ 110 مليارات دولار.

أما الملفات الأخرى المفتوحة، وخصوصاً ما يتعلق بقضية الانترنت غير الشرعي، فالمعلومات تشير الى ضغوط تمارس للفلفة الفضيحة، التي قد تقتصر على تقديم "كبش محرقة" من دون الكشف عن خيوط هذه الشبكة والرؤوس الكبيرة التي تقف خلفها.

والأمر نفسه ينسحب على قضية جهاز أمن الدولة الذي تحاشى رئيس الحكومة تمام سلام عرضه على مجلس الوزراء خوفاً من تفجير الحكومة من الداخل، بسبب الخلاف المستحكم حوله، رغم مرور أكثر من ثلاثة أشهر على فتح هذه القضية التي كان من المفترض أن تعالج ضمن الأنظمة الداخلية للجهاز، ولكن المصالح والحسابات الطائفية أدت الى تعطيل هذا الجهاز على غرار غيره من المؤسسات الرسمية التي بدأت تتهاوى على وقع ما يتخبط به البلد من ضياع على المستوى الرسمي، بعد أن افرغت الدولة من معناها الحقيقي وأصبحت مثل مغارة "علي بابا" وأصبحت السرقة والاستيلاء على الأملاك العامة في بيروت والمناطق على عينك يا تاجر، فاتهمات المختلسين لبعضهم البعض وخلافاتهم حول الحصص ومشاريع المنفعة الخاصة كضيلة بفضح الأمور.

لذلك ترى أوساط دبلوماسية متابعان سياسة تقطيع الوقت المعتمدة قد تصبح قاتلة، اذا ما استمر التعطيل وتسجيل النقاط بين القوى المختلفة وبشكل خاص الملف الرئاسي، حيث أدت التجاذبات الى اسقاط كل المحاولات التي جرت لتجاوز الفراغ، وكان آخرها الطرح الذي تقدم به الفرنسيون ويقضي بانتخاب رئيس الجمهورية لمدة سنتين وتكون هذه الفترة كافية لإعادة تفعيل عمل مؤسسات الدولة وتحريك العجلة السياسية، وإقرار قانون جديد للانتخاب يمهّد لإجراء الانتخابات البرلمانية ينبثق عنها مجلس نيابي معترف بشرعيته، إلا أن هذه المحاولة اجهضت برفض العديد من القوى السياسية التي اعتبرتها افتئاتاً من موقع الرئاسة الأولى، رغم أن مصادر سياسية أكدت أن البطريك بشاره الراعي أبدى موافقة ضمنية على هذا الطرح، من دون أن يصدر عنه موقف رسمي، في حين أن العماد ميشال عون المعني الأول بذلك لا يستطيع السير به، كونه يحمل لواء استعادة الحقوق المنتزعة من الفريق المسيحي منذ اتفاق الطائف.

تحية إلى الطبقة العاملة وحزبها

سمير دياب

من موقع طائفي ومذهبي، بل من موقع وطني وديمقراطي شامل، من موقع وحدة الطبقة العاملة، بديلاً لنهج البرجوازية المفتت لها، المفترط باستقلالها وبوحدتها وبوجودها والمقسم لصفوف شعبيها.

وقد بات مطلوباً أن يرتقي نضال الطبقة العاملة، بكافة إنتمائاتها وتوزعها، الى مستوى هذا الدور، والتعويل هنا على اللقاء النقابي الوطني المستقل للعمل بوتيرة جامعة، ويعزم أقوى، من أجل وضع المشروع الوطني الديمقراطي خطوات أكبر وأوسع نحو التحقيق، بديلاً للمشاريع الطائفية والمذهبية والفتوية، التي يؤكد فشلها حتمية، صحة منهج المشروع الوطني البديل.

ذلك أن المعركة، في وجه نهج التجويع، نهج الحكم الطائفي المتسلط، ونظام الفساد والنهب والاحتكارات، باتت تتطلب مرحلة متقدمة من التنظيم والتأطير النقابي والعمالي والسياسي. وتتطلب تعزيز دور الحركة النقابية المستقلة على أساس برنامج هجومي أكثر في الطرح والممارسة يستند إلى قاعدة العمل الديمقراطي، متجاوباً مع قضايا ومطالب وتطلعات الطبقة العاملة والفئات الاجتماعية الكادحة.

إن أهم ما يميز احتفالات الطبقة العاملة، في هذا العام، بعيد الأول من أيار، هو هذا النهوض الذي تشهده حركتها النقابية الوطنية المستقلة، المنخرطة في معركة الصراع الطبقي، على كل جبهاتها، من خلال حركتها الجماهيرية، ومن خلال حزبيها، الرائدة في النضال ضد الطائفية، وفي الدفاع عن مطالب الفقراء في الخبز والعمل والعيش الكريم، ضد سياسة القهر والتجويع وتدمير الحياة، والرائدة في تظهير نضالها السياسي في بناء الدولة الوطنية الديمقراطية العلمانية المقاومة.

هذه الجهود تتقدم بخطى ثابتة. ولكن المعركة طويلة، ولا بد من مواصلة النضال، بأشكاله كافة، على كل الجبهات، من أجل صيانة ما تحقق من إنجازات، وجعل كل ذلك يصب في خدمة المشروع الوطني الأساس، الذي بدونه تبقى المشكلة قائمة، وتبقى الأزمة مرشحة لمزيد من الانفجارات على أنواعها، ويبقى الجوع يواصل زحفه.. والمرضى يواصل انتشاره، ولا بد من تحقيق التغيير الديمقراطي بعد إنجاز التحرير. وفي التغيير، تحرير للإنسان والمجتمع من أنواع الاستغلال والطائفية، والجوع، والاحتلال، تحرير للطبقة العاملة التي تحرر معها كل الشغيلة، وكل المجتمع.

فتحية الى الطبقة العاملة في عيدها. وتحية للطبقة العاملة في الدور الذي تضطلع به، في ظل وحدتها التي تتجاوز حدود الطوائف والمذاهب والمناطق، من أجل استكمال التحرير من بقايا الاحتلال الصهيوني، ومن أجل تثبيت وحدتها وعروبته واستقلاليتها وتطورها الديمقراطي من أجل التغيير.

والتحية الى حزب الطبقة العاملة، حزب المقاومة والتغيير، الحزب الشيوعي اللبناني، والى قيادته المنتخبة في المؤتمر الوطني الحادي عشر. والتحية للقاد الشيوعي النقابي الأمين العام الجديد لحزبنا الرفيق حنا غريب.

تحية الى شهداء الطبقة العاملة وشهداء المقاومة والنضال الديمقراطي.

يطل الأول من أيار هذا العام، وحزبنا الشيوعي يقفل صفحة نجاح مؤتمره الوطني الحادي عشر بتسيخ وحدته، ورفع راية المنجل والمطرقة، وتثبيت خطه السياسي الوطني المستقل، وتجديد أغصان سنداياته الحمراء، وعلى انه حزب العمال والفلاحين والمتقنين الثوريين وكل الكادحين والفقراء من أجل استكمال معركة التغيير الديمقراطي.

يطل الأول من أيار، عيد العمال، عيد الشغيلة والكادحين، عيد الانتصار على الفاشية والنازية ورفع راية الحرية، عيد الصمود الوطني والتصدي للمشروع الفاشي. عيد إسقاط اتفاق أيار المذل مع الكيان الصهيوني. وعيد تحرير الأرض والانتصار التاريخي على الاحتلال الصهيوني بالمقاومة ودماء الشهداء وعظمة صمود شعبنا.

أيار يختصر في الواقع، بامتياز، كل المعاني المذكورة وغيرها. إنه أحد رموز الصراع الوطني والطبقي، وأحد رموز استمراره، وأحد رموز حتمية انتصار قوى التغيير والتقدم فيه. قوى السلم والديمقراطية، ضد قوى الحروب والفساد. قوى الامبريالية ومشاريعها الاستعمارية والتفتيتية كأشرس مرحلة من تطور الرأسمالية المتوحشة المولدة للحروب والدمار الشامل. وكآخر مرحلة حتماً من هذا التطور على حد قول الرفيق "لينين".

يرتبط بالأول من أيار الكثير من مضمون التغيير الثوري للمجتمع والعالم، باعتباره يرتبط بأنصع صفحات الطبقة العاملة العالمية في تاريخها النضالي.

وطبقتنا العاملة اللبنانية في قلب هذا الصراع، منذ أن انتشر عدد من الرفاق الشيوعيين على شاطئ البحر وبين الأحياء الفقيرة، قبل اثنين وتسعين عاماً، إلى أن صدح أول أيار من مهرجان حزب الشعب اللبناني، في سينما "الكريستال" عام 1925، حالياً ما يسمى (الداون تاون)، إلى الكثير من محطات بارزة، كانت هذه الطبقة، تخط بالدم والعرق والكفاح طريقها نحو التغيير، وتخط بحزبها المتقدم الصفوف طريق هذا التغيير.

اليوم، ومع اشتداد الصراع في المنطقة، وهجوم المشروع الامبريالي - الصهيوني - الرجعي العربي بكل وسائل إرهابه وإعلامه وحروبه التدميرية والتفتيتية الطائفية والمذهبية. ومع تفكك وانتهيار دولة

"الطائف" الطائفية. وحكوماتها المتعاقبة واستمرار السباق نحو تعطيل كافة المؤسسات الدستورية والتشريعية والتنفيذية، وتكريس مبدأ المحاصصة الطائفية والنفعية، ورعاية كل عمليات الفساد والهدر والسرقات... فإن أمراض أرياب النظام السياسي - الطائفي تجاوزت تفتيت المجتمع اللبناني وتطييفه، باتجاه تهديد كل المجتمع اللبناني بعيشه وصحته وحياته اليومية بعد إنتشار أوبئة فساد النفايات والاتصالات وعصابات استغلال البشر وتلوث المياه والهواء. بمعنى أن هذه الطبقة التابعة العفنة وضعت البلاد والعباد أمام خيارين: إما الموت في الحرب الأهلية، أو الهجرة والموت الجماعي جوعاً وتهجيراً وبطالة ومرضاً.. من هنا، يقفز دور الطبقة العاملة اللبنانية، وحزبها الى المقدمة، في طرح برنامجها ومواقفها المستقلة، في الصراع وفي الحل، تلك التي لا تنطلق

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني تنتخب الرفيق حنا غريب أميناً عاماً بالتركية وبالاجماع غريب: الوفاء لنهج المقاومة الوطنية ولشهادتها والاستمرار على طريق النضال من أجل التغيير الديمقراطي



انهى الحزب الشيوعي اللبناني أعمال مؤتمره الحادي عشرين يوم الأحد الماضي، وانتخب لجنة مركزية جديدة مؤلفة من 60 رفيقة ورفيقاً وبلغت نسبة التجديد فيها ما يقارب الـ 70 في المئة من الرفاق الشباب، وانتخب الرفيق المناضل المقاوم كمال البقاعي العضو 61 في اللجنة المركزية، تصفيقاً من قبل جميع المندوبين تكريماً لمسيرته النضالية المقاومة للعدو الصهيوني.

اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني المنتخبة من المؤتمر الوطني الحادي عشر للحزب والبالغ عددهم 61 مندوباً لانتخاب الأمين العام للحزب، وذلك عند الساعة الخامسة عصر الثلاثاء 26 نيسان الحالي في المقر الرئيسي للحزب الشيوعي اللبناني- التوتوات.

ويحضور 57 مندوباً وغياب 3 لأسباب موجبة افتتحت الجلسة رئيسية السن الرفيقة ماري ناصيف - الدبس موجهة التحية إلى الرفاق ولنتائج المؤتمر واقترحت الرفيق حنا غريب أميناً عاماً للحزب بالتركية والاجماع، وحصل ذلك بالوقوف والتصفيق من الجميع، وأعلن الرفيق حنا غريب أميناً عاماً للحزب الشيوعي اللبناني.

ثم تحدث الرفيق خالد حدادة الأمين العام السابق للحزب فأكد على أهمية وحدة الحزب ونتائج مؤتمره متوقفاً عند دور ومواقفه ومشهداً على أهمية العملية الديمقراطية التي تم ممارستها في المؤتمر والنتائج المحققة وأكد على الثقة بنضال ودور الأمين العام الجديد الرفيق حنا غريب، ووقوف الجميع إلى جانبه من أجل استكمال مسيرة الحزب النضالية من أجل المعارك الوطنية والاجتماعية داعياً إلى المشاركة الكثيفة في تظاهرة الأول من أيار، وحيث كل الرفاق الذين ساهموا في إنجاح المؤتمر، مؤكداً أنه سيبقى مناضلاً إلى جانب القيادة الحالية وإلى جانب كل الشيوعيين والحزب حتى الرمح الأخير.

الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني الرفيق حنا غريب

ألقى كلمة شكر فيها كل من ساهم في انجاح المؤتمر الوطني وتحقيق نتائج، وحيث لجنة الاشراف برئاسة حدادة، مؤكداً على أهمية العمل والنضال وعلى مواقف الحزب في سبيل دولة علمانية ديمقراطية مقاومة. ولم ينسَ غريب شهداء الوطن وشهداء "جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية" والأسرى المحررين واهالي الشهداء حيث وجه لهم التحية ودعا الى استعادة رفاة بعض الشهداء من العدو الاسرائيلي.

وطالب غريب جميع الشيوعيين الذي باتوا خارج التنظيم المبادرة للاتصال بالفروع والمنظمات الحزبية للعودة والمساهمة في دفع مسيرة الحزب نحو الامام بالعمل واستعادة امل التغيير عبر حركة نضالية شعبية ديموقراطية. مؤكداً ان "اول خطوة في المشاركة بعيد الطبقة العاملة في تظاهرة الاول من ايار، كما التحضير لمعركة انتخاب البلديات بمواجهة وتجميع كافة القوى الديمقراطية لمواجهة هيمنة الطوائف والمال والسلطة السياسية".

وأشار غريب الى انه سيجري مشاورات مع جميع أعضاء اللجنة المركزية من أجل انتخاب المكتب السياسي خلال فترة وجيزة. وختم متوجهاً بالشكر الى جميع من ساهم في انجاح اعمال المؤتمر الوطني الحادي عشر ولوسائل الاعلام.

كلمة الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني الدكتور خالد حدادة في افتتاح المؤتمر الحادي عشر



هيئة رئاسة المؤتمر الـ 11 للحزب الشيوعي

الرأسمال المالي والريعي في البلاد .
تشن الامبريالية اليوم، بهدف الخروج من أزمتها المستعصية والمتفاقمة واستعادة سيطرتها الكاملة على العالم، ومنع القطب الجديد (دول البريكس) من الاستفادة من تلك الأزمة لمزاحمتها على مناطق النفوذ، حروباً عدوانية في كل الاتجاهات، خاصة في أميركا اللاتينية وأفريقيا والشرقين الأوسط والأقصى . وقد تجلت خطورة هذه التطورات بصورة مباشرة في عالمنا العربي ، سواء من خلال العدوان على ليبيا، وتقسيم السودان والسعي لتفتيت لبنان وسوريا، وإنهاء القضية الفلسطينية بتحويل الكيان الصهيوني الى "دولة اليهود في العالم" ، أم من خلال مواجهة الانتفاضات والثورات الشعبية ضد الأنظمة الديكتاتورية المرتبطة بها، كما جرى ويجري في مصر وتونس، مع السعي، في بعض الأحيان، الى تغيير بعض الأنظمة التي لم تعد مجدية لتنفيذ مخططاتها... كل ذلك تكريسا لمسار مشروع "الشرق الاوسط الجديد" المستند الى دور أساسي للسعودية والى ما يسمى بالنموذج التركي (حتى الباكستاني) الذي هو نموذج أنظمة هجينة قائمة على الجمع بين قوتين: الجيش والقوى السياسية الدينية .
وتجدر الإشارة، في الوقت عينه، الى أن الانتفاضات والثورات الشعبية المستمرة، رغم محاولات القمع والتدجين التي تلجأ اليها القوى المضادة للثورة، بدأت تفرز قوى سياسية جديدة، نقيضة للقوى السياسية الدينية المدعومة امبريالياً، تحمل مضموناً طبقياً واضحاً يتجلى في الدور المتقدم للطبقة العاملة وللأحزاب الجذرية داخلها، كما يتجلى في المشاريع التي تقدمها والمستدة،

يرتدي المؤتمر الحادي عشر لحزبنا أهمية استثنائية . فهو يأتي في ظروف عالمية وعربية وداخلية لبنانية غاية في الأهمية والخطورة في آن معاً . مرحلة انتقالية خطيرة وطويلة على كل المستويات . وهو الى ذلك يأتي في ظل استمرار أزمتته الخاصة بأحد جوانبها والمندمجة مع أزمة البلد في جانب آخر . والتحدي الأساسي أمام المؤتمر وأمام الشيوعيين، كان وسيبقى في الفترة اللاحقة . هو كيف سيواجه هذا الحزب، هذه الأزمات الخطيرة، كيف سيواجه المشروع الأميركي- الصهيوني، كيف سيواجه التحديات على المستوى العربي وعلى مستوى تواطؤ النظام العربي الرسمي بشكل خاص، مع المشروع الأميركي . كيف سيواجه النظام اللبناني المتواطىء بطبيعته مع المشاريع الخارجية والممارس لأقصى درجات القمع الداخلي، السياسي والاقتصادي- الاجتماعي كيف سيمارس الفساد في مواجهة المعمم في أجهزة الدولة ورأسها، كجزء من طبيعة النظام، كيف سيواجه التحدي الإسرائيلي المستمر، والإرهاب على الحدود الشرقية، في غياب دولة مقاومة وفي انقسام قوى النظام نفسه حول الموقف من أعداء لبنان، العدو الصهيوني أو الإرهاب؟

كيف سيواجه الحزب والشيوعيون، هذه التحديات الكبيرة، وما يستكملها من أوضاع حزبية داخلية، بما يساعد في ارساء استقلالية قراره المستند الى برنامجه الطبقي الجامع بين القضية الوطنية ومبادئ الصراع الطبقي التي يستمر الحزب معها ممثلاً للطبقة العاملة وللثقات الكادحة التي باتت تشمل كل الشعب اللبناني ما عدا فئة قليلة، يمثلها تحالف اهل النظام مع اصحاب

ويجري في العالم العربي يشكّل سيرورة ثورية، متجسدة بانتفاضات قامت كلها بوجه النظام الرسمي العربي السائد. ولذلك فالمهم أولاً تحديد الحالة السائدة المطلوب تغييرها وبذلك نستطيع تحديد الاتجاه العام لهذا التغيير. وهذه القراءة ليست جديدة، بل تضمنتها بيانات م.س منذ الانتفاضة التونسية، فضلاً عن العديد من التقارير والتعاميم التي صدرت عن الحزب، أو تلك التي أعدها الحزب لاجتماعات "اللقاء اليساري العربي" ... هذه النظرة لاقت معارضة ممن نظروا بسلبية الى الانتفاضات العربية، خاصة بعد ما جرى في سوريا، واعتبروها جزءاً من "ساكس - بيكو" الجديد ومن فعل المخابرات الأميركية...

وقد انطلق موقفنا من تحديد طبيعة الأنظمة السائدة، التي تتحمل مسؤولية ضياع القضية الفلسطينية والسيادة الوطنية. تلك الأنظمة التابعة التي ربطت الاقتصاد الوطني بالنيوليبرالية، واعتمدت بالتالي شروط المؤسسات النقدية الدولية، وتحول الحكام فيها عبر التحالف المثلث (السياسي - العسكري - الأمني، والبرجوازي المحلي) الى وسطاء للاقتصاد العالمي... بمن فيهم الأنظمة "القومية" التي كانت في قيادة حركة التحرر وفقدت تدريجاً الفئات الاجتماعية التي أوصلتها الى السلطة، فاخفت "البرجوازية الوطنية" ليتحول قسم كبير منها من الاقتصاد المنتج الى الاقتصاد الافتراضي... (واستطراداً، وتبعاً لطرح البعض للجبهات الوطنية، لا بد من التذكير بأن "البرجوازية الوطنية" أو ما سميت كذلك على المستوى الطبقي كانت عماداً من أعمدة الجبهات الوطنية في العالم العربي).

إن الحركات التي جرت في العالم العربي هي حركات تغيير لأنظمة مدانة، وتغيير لتحالف طبقي - سياسي وأمني، همّش وأفقر وجوع البشر، وتحلّى عن السيادة ورهن المنطقة للخارج. إذن فالخلاص منه تقدم، والتغيير بهذا المعنى يشكّل عملاً ثورياً...

وهنا يطرح سؤال: بأي اتجاه سيكون التغيير؟ وأي نظام سيكون البديل؟

الجواب عن مثل هذا السؤال هو أن ما جرى في العالم العربي حالة ثورية بامتياز؛ إنما ليس من الضروري أن تؤدي كل حالة ثورية حتماً الى الثورة أو الى التغيير... وفي الرد على من يعيب على قيادة الحزب عدم توقّع الثورات، نعيده الى ما قاله لينين نفسه، بصفته منظرًا وقائداً لإحدى أكبر الثورات التي طبعت القرن العشرين بطابعها، بأن "لا أحد يستطيع توقّع تاريخ الثورة، فلها تعقيداتها ومسارها الخاص"...

لقد حدد حزبنا أيضاً، بوضوح، مكونات الهجمة المضادة، التي تقودها الولايات المتحدة وتشتمل على ما يسمى أنظمة الاعتدال الإقليمية وقوى وأحزاب الإسلام المعتدل الراعي لرأي الإخوان المسلمين وبعض القوى السلفية) وحددنا في ورقة الحزب المقدمة للكونغرس، الخطة المضادة، بسلسلة من المحاور التي توقعناها (قبل حزيران 2011) وهي:

في آن معاً، إلى ضرورات التغيير الديمقراطيّ الجذري على الصعيد الداخلي، من جهة، والى تطوير المواجهة مع المشاريع الامبريالية، السابقة والحالية، ومنها بالتحديد مشروع "الشرق الأوسط الجديد".

وفي السنة الماضية أخذت هذه المواجهات أبعاداً جديدة، من خلال نمو عامل الإرهاب الذي جاء بداية كجزء مكون من المشروع الامبرياليّ وكجزء من التعبئة الأصولية (التي تشكلها الأفكار الدينية الأصولية وبشكل خاص الوهابية السعودية)، وبدعم مالي مباشر من دول الخليج، ولوجستي وعسكري من تركيا والولايات المتحدة الأميركية ودول رأسمالية أخرى في أوروبا... علماً أن الإرهاب، بأشكاله المختلفة، بدءاً من الحركات الدينية القديمة العهد وصولاً إلى الحركة الصهيونية وإلى الحركات الإرهابية الحديثة، هو النتيجة الحتمية للأزمات الرأسمالية، وإن تطوّر أحياناً ليشكل إطار نمو مستقل وخاص.

وفي التطورات المستجدة، تجدر الإشارة أيضاً إلى تطوّر المواجهة بين المحورين العالميين، من مستوى الإمكان إلى الواقع، عبر الدخول العسكري الروسي، في مواجهة التدخلات السابقة له من الحلف الذي تقوده الولايات المتحدة، الى تركيا والخليج الى العدوان السعودي المدعوم اميركياً على اليمن وشعبها. وقد تحوّل هذا الدخول، وبغض النظر عن كونه بشكل أساسي دفاعاً عن مصالح الاتحاد الروسي ودول البريكس، الى عامل جدي أعاد رسم خطوط الصراع في المنطقة، وبالتحديد في سوريا والى حد كبير في العراق، نظراً لكون إيران لاعباً أساسياً في مساحته.

والجديد الواعد على المستوى العربي هو الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي يعوّل عليها أن تعطي القضية الفلسطينية وموقعها على المستوى العربي أبعاداً جديدة. لذا أعلن حزبنا، مع بوادر هذه الانتفاضة، رهانه على دورها في تجديد مشروع المقاومة على المستويين الفلسطيني والعربي، وعلى انبثاق قيادة فلسطينية ميدانية لهذه المقاومة، وعلى بعدها السياسي المتمثل باستعادة هوية القضية لتشمل فلسطين كل فلسطين.

لقد واكب الحزب، وم.س بشكل خاص، الانتفاضات الشعبية في العالم العربي منذ بداياتها. انطلاقاً من وعيه، لحقيقة ان تجاوز الأزمة البنوية في لبنان لا يمكن ان يحصل إلا من خلال جوّ عربيّ تغييريّ وديموقراطيّ..

في إطار هذا الهم، أي التكامل والتداخل في عملية التغيير العربية واللبنانية، ندعو إلى النظر الى نشاط الحزب في اللقاء اليساريّ العربيّ الذي تأسس قبل شهرين على انطلاقة الشرارة الأولى في تونس، انطلاقاً من توقعنا لاحتمالات التغيير (بفعل نزوح ظروفه الموضوعية وكذلك ترصد آلاف التحركات الجماهيرية): كما ندعو كذلك إلى النظر في رؤية الحزب للانتفاضات ومواقفه منها (خاصة في مصر وتونس).

فقد انطلق الحزب في تحديد موقفه، من اعتبار أن ما جرى

عالمية، إقليمية ومحلية وفي مستويات مثلثة أيضاً، فكرية سياسية وتنظيمية في خلال العقود الماضية.

الرابع: إن إمكانيات القوى السياسية الأخرى، في المعارضة التقليدية للأنظمة، ومن قبل المساومة التاريخية المعلنة في خطاب أوباما الذي ألقاه في جامعة القاهرة وبشكل خاص القوى الإسلامية، هي إمكانيات كبيرة مرتكزة على دعم أنظمة الخليج وتركيا، ومرتكزة أساساً على تحالفها مع البرجوازية وبشكل خاص على مصادرتها للثقافة السائدة والفكر الديني السائد والنطق باسمه.

الخامس: رغم ظروف المواجهة الحالية، فإننا نؤكد على ثقنتنا بأن مواجهة هذه الهجمة الامبريالية - الصهيونية، وبشكل خاص مواجهة الارهاب المتلبس لباس الدين، لا يمكن ان تكون من المنطق الطائفي والمذهبي ذاته. لأن المواجهات ذات الطابع المذهبي والطائفي، سواء كان ذلك ضمن خطتها او خارجها، تساهم في زيادة قوة الارهاب مستفيدة من التبعئة المذهبية والطائفية المقابلة.

إن هذه الثوابت تؤكد، ان المرحلة الانتقالية التي يمر بها العالم العربي، ستكون حتماً، مرحلة طويلة، قد تتعرض فيها الحالة الثورية لنكسات؛ وقد تشهد بلادنا حالة قمع جديدة تكون سمة القوى السياسية التي قد تسود بدعم خارجي في خلال الفترة المقبلة. وهذا لن يغير أبداً من قناعتنا بأن ما جرى في العالم العربي هو حالة تقدمية، بل سيضعف من تطلّعنا تجاه اليسار وخطته، لتجاوز هذه المرحلة باتجاه المستقبل... وعلى هذا الأساس وضع الحزب أمامه، بعد مهمة العمل لتكوين اللقاء اليساري العربي، مهمة أخرى هي المساعدة في تكوين الأطر اليسارية المشتركة داخل كل بلد عربي.

أما على الصعيد الداخلي اللبناني فيتفاعل الانقسام الطائفي مع انقسام مذهبي قديم مستجد، أساسه طبيعة النظام السياسي الطائفي المتفاعل مع التطورات التي تعيشها المنطقة منذ العدوان الامبريالي على العراق. هذا الانقسام، كما أشارت الوثيقة السياسية للمؤتمر العاشر للحزب، وضع لبنان "على شفير حرب أهلية، حصلت فعلاً، وبأشكال وصيغ جزئية ومؤقتة، في أكثر من مكان ومرحلة، وبين أكثر من طرف وجهة"... وهو يتجدد اليوم على وقع الأزمة التي تعيشها سوريا وتداعياتها الخطيرة على وطننا.

ويمكن القول إن عامل الفتنة المتقلبة بين المناطق اللبنانية، من تلك المحاذية للحدود مع سوريا الى بيروت والجنوب (حيث ينتظر العدو الاسرائيلي الفرصة المناسبة للثأر من الهزائم التي مني بها منذ العام 1982 بفعل المقاومة الوطنية)، والمتراشق مع انغماس أطراف الطبقة المسيطرة في الحرب الدائرة في سوريا وفتح أبواب الوطن مشرعة أمام دخول العوامل الخارجية، قد أصبح يهدد وجود لبنان بالأساس... خاصة إذا ما أضفنا اليه انعدام

أولاً: في البلدان التي نجحت فيها الثورات في تحقيق مهمة إسقاط الرئيس . والعنصر الأساسي في هذه الهجمة هو منع استكمال أهداف الثورة، واحتواءها عبر العناصر التي تشكلها قوى الثورة المضادة (بقايا الأنظمة+ القوى الإسلامية..).

ثانياً: تشديد عوامل التحرك في البلدان القليلة التي تتمتع بالمواصفات السياسية- الاجتماعية- الأمنية للنظم الديكتاتورية، ولكنها لم تكتسب صفة "الاعتدال" بمضمونها الأميركي (سوريا كنموذج وحيد).

ثالثاً: تحصين موقع الدولة الصهيونية وتعزيز التواجد العسكري المباشر للولايات المتحدة في دول الخليج. وضمن هذا الإطار قمع أية تحركات في إطار الخليج (البحرين والسعودية والكويت).

وفضحنا في هذه الفترة، الأهداف السياسية من إبراز القوى الإسلامية، وأعلننا عدم خوفنا من سيطرة الإسلاميين في مصر وتونس، وثقنتا بقدرة الجماهير التي انتفضت على إعادة تنظيم انتفاضتها في مواجهة تأمر الإخوان وعجزهم وعجز الحركات الإسلامية والدينية بشكل عام، على أن تقدم ممارسة ديموقراطية أو اقتصادية تلبى شروط العدالة الاجتماعية وتنمية وتوازن الاقتصاد الوطني وبشكل خاص عجزها عن تلبية شروط السيادة الوطنية وعن حمل قضية فلسطين... توقعنا بالتالي المرحلة الثانية من الانتفاضة في تونس ومصر. ومع إعلاننا موقفاً واضحاً مؤيداً لطموحات المعارضة الديموقراطية السورية بدولة مدنية ديموقراطية، أعلن الحزب ومنذ نيسان 2011 موقفه المدين لممارسة الائتلاف السوري واتجاهه التابع للخطة المضادة وكذلك اتجاهه لعسكرة الانتفاضة.

وقد رأينا في النموذج السوري منذ البداية أن المرحلة الانتقالية ستكون الأخطر والأكثر دموية، انطلاقاً من استمرار حالة القمع وتمسك النظام بسياسته تجاه المطالب الشعبية الإصلاحية، ومن بروز التدخل الخارجي وتسارعه باعتباره عاملاً أساسياً من عوامل الثورة المضادة؛ وهو الأقوى في معادلتها لكونه يدرّب ويسلح ويموّل ويتدخل مباشرة... وهذا الوضع المستجد لا بد من أن يضغط حتماً على موقف اليسار وموقعه من الداخل والخارج.

وعلى هذا الأساس فإن حزبنا تناول دور اليسار انطلاقاً من عدة ثوابت:

الأول: إن تحالف المشروع الأميركي- الصهيوني مع الأنظمة الرجعية المنطقة يتحمل مسؤولية أزمة المنطقة والوضع الراهن.

الثاني: إن بعض الأنظمة التي لم تكن جزءاً من هذا المشروع، ولكنها كانت على المستوى ذاته في ممارسة القمع تجاه شعوبها، ولعدم الثقة بهذه الشعوب، تتحمل من موقعها، مسؤولية أساسية بالمستوى الذي وصلت اليه الأزمة.

الثالث: إن اليسار مستمر في أزمته التي أخذت أبعاداً مثلثة:

والناتجة أساساً من تراكم بدأ يحدد مسار التأزم في الحياة الحزبية إرتباطاً بأزمة البلد العامة وصولاً لوضع المنطقة. والثانية هي عمل الحزب والقيادة الحزبية، منذ المؤتمر العاشر حتى الآن.

الرابع: وهو معيار أساسي يكمن في التدقيق في مفهوم الحزب ودوره، وفي مفهوم العمل الحزبي عموماً، والعمل القيادي على وجه الخصوص، وما تعنيه الطوعية في الانتماء للحزب وللوطن. وبهذا المعنى، التدقيق في البعد الطبقي لمفهوم الحزب ولدور القيادة الحزبية والسلطة الحزبية، وذلك ربطاً بمفاهيم التنظيم اللينيني وبشكل خاص مفهومي القيادة الجماعية والمركزية الديمقراطية.

وعلى أساس هذه المعايير، ناقشت اللجنة المركزية للحزب عملها وعمل الهيئات الحزبية والحزب. ووضعت بالتالي مشروع التقييم لعملها في الفترة الفاصلة بين مؤتمريين، وهو موجود بين أيدي الرفاق، وجرت مناقشته في اجتماعات للمندوبين.

تأخر المؤتمر الحزبي عن مواعده الطبيعي ثلاث سنوات، ولكن لا بد من ذكر عدة حقائق تظهر أن هذا التأخير جاء بمعظمه بنتاج ظروف موضوعية وبشكل خاص برغبة حقيقية تجلت بعد المجلس العام الأخير، بتوفير شروط حزبية وديمقراطية أفضل لعقد مؤتمر الحزب.

باشرت القيادة الحزبية بالإعداد للمؤتمر الوطني الحادي عشر، في الموعد الطبيعي له، وأقرت بدء النقاش السياسي والتنظيمي العام داخل اللجنة المركزية كأساس في تشكيل اللجان التحضيرية وصياغة الوثائق.

وبعد هذه الفترة، ساهمت التطورات الأمنية الناتجة من أحداث عرسال في تأجيل البدء في البحث عدة أشهر، ومن بعدها أتت مرحلة التفجيرات الإرهابية في بيروت والمناطق لتستكمل عملية التأجيل... علماً أننا سعينا، رغم التفجيرات إلى متابعة النقاش التحضيري مع اضطرارنا إلى تغيير أماكن الاجتماعات؛ ولكن ذلك طبعاً لم يساعد في جعل التحضير يجري في ظروف طبيعية. ثم جاء عقد المجلس العام ليشكل خطوة جديدة في محاصرة الأجواء السلبية التي سادت، داخل الحزب وفي الإعلام وتركزت حول نقاش الوضع التنظيمي خارج الهيئات، وهذا ما نتحمل مسؤوليته جميعاً.

إن الخطوات التي أقرتها اللجنة المركزية بعد المجلس العام جاءت لتكرس الجو الإيجابي الذي استهدفناه من وراء عقد الكونغرس. فلقد بادرت القيادة الحزبية إلى اقتراح تشكيل اللجان التحضيرية الثلاث للمؤتمر، وأعطتها مساحة واسعة من حرية العمل، وحرصت على التنوع في تشكيلها.

وعملت اللجنتان السياسية والتنظيمية بكل مكوناتها بجديّة في هذا الإطار، وأنتجت قاعدة الوثائق التي وضعت اليوم بتصرف الحزب. والخطوة الثانية التي اصرت عليها القيادة كانت تشكيل مكتب سياسي جديد انطلاقاً من إصرارها على أن معالجة

وجود الدولة وطغيان الفساد والإفساد وتفشي الفقر والبطالة في ظل شلل كامل لمؤسسات الدولة وعدم اتخاذ الإجراءات الآلية إلى وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تساهم في التخفيف من وطأة وتأثير الأزمة الرأسمالية العامة.

وتطورت أزمة النظام، لتعمق شلل المؤسسات، وتجلى ذلك عبر تعطيل الحكومة ومجلس النواب والفرغ الذي قارب السنتين في موقع رئاسة الجمهورية. إن الهريان الحاصل في مؤسسات الدولة فاقم من إبراز الدور المباشر للقوى البرجوازية وللرأسمال المالي في القيادة السياسية والتصدي لقوى التغيير وبشكل خاص للحراك الشعبي الأخير، حيث تجلى واضحاً تحالف القوى السياسية الطائفية مع حيتان المال في التفاهم (العنيف والسلمي) على الحراك الشعبي، الذي جاء رداً على الفراغ السياسي وعلى غياب الخدمات الاجتماعية بشكل شبه كامل وصولاً إلى قضية النفايات.

إن المرحلة الأخيرة شهدت تصاعد سلوك قوى السلطة في مواجهة التحركات الشعبية وأبرزها حركة هيئة التنسيق، لوأد أي محاولة تخترق حدود المذاهب والطوائف، وتشكل تهديداً حقيقياً لمصالح القوى السياسية ولمصلحة حيتان المال، وتلبي الحقوق والطموحات المحقة للفئات الشعبية والمحدودة الأجر.

استناداً إلى هذه الأسس والظروف، يأخذ تقييم عمل الحزب وقيادته في خلال الفترة الماضية، أهمية استثنائية، سواء من حيث تحديد النجاحات والإخفاقات ومكامن الصواب والخطأ في تنفيذ برنامج الحزب، أم من حيث كون هذا التحديد يساهم في استشراف المرحلة المقبلة بما يساعد على التحضير الأفضل والأفضل لخطة الحزب في المرحلة المقبلة، وتحقيق هدفنا بأن يؤدي هذا المؤتمر إلى دفع الحزب باتجاه استنهاض جدي، يجعله يلعب دوراً في تطوير حركة اليسار العربي ويكون معها قادراً على تلبية تمثيل اليسار لطموحات الحركة الشعبية في مسارها الثوري المستمر وفي مواجهة المؤامرات التي تستهدف هذه الطموحات وتستههدف دور اليسار والقوى الديمقراطية داخل هذه الثورات والانتفاضات.

وعلى هذا الأساس فإننا نرى أن التقييم يجب أن ينطلق من المعايير الآتية:

الأول: استعادة مقررات المؤتمر العاشر على المستويات السياسية والتنظيمية، وإجراء محاسبة نقدية لعمل قيادة الحزب والهيئات المختلفة على قاعدة تلك المهام وكيفية تنفيذها، وأداء الحزب عموماً.

الثاني: تحديد التطورات التي استجدت في الفترة التي تلت المؤتمر العاشر، وشكلت تطوراً غير مسبوق أو متوقّع في الوثيقة السياسية التي أقرها (الثورات والانتفاضات الشعبية العربية كمثال) وأداء الحزب تجاه هذه التطورات وكيفية تعاطيه معها.

الثالث: التمييز بين حالتين، الأولى هي حالة الحزب العامة



خلال الأتّحاد الوطنيّ وبعد ذلك من خلال التيار النقابي المستقل في الميدان التربوي ولدى الموظفين. إن هذه التطورات الايجابية تفرض جهداً من قبل كل الرفاق والقطاعات المعنية بهذه الوجهة.

كما ان المرحلة المقبلة واستمرار تعمق أزمة النظام واستمرار الوضع الاقليمي غير القادر على مساعدته يفرضان معالجة جديدة للثغرات واتّجهاً أكثر للتحركات الشعبية على قاعدة برنامج يجمع الشعار السياسيّ الأساس بتحقيق الدولة المدنيّة الديمقراطية ودولة الرعاية الاجتماعيّة ومدخلها قانون انتخاب نسبي خارج القيد الطائفيّ وعلى أساس الدائرة الواحدة، مع القضايا الاجتماعيّة الملحة.

لقد حقق الحركّاء مكتسبات جديدة، أهمها إجبار القوى الطائفيّة على أخذ موقع دفاعي تمثل بالإسراع بعقد "طاولة الحوار" وبالذّفع الى إنزال "المليشيات" لمؤازرة القمع الرسميّ؛ كما انه ساهم بشكل أو بآخر في إطلاق "المبادرات" حول موضوع الرئاسة، حتى لا يفلت الوضع من أيدي القوى السياسيّة ذاتها.

إن الحركّاء، ليس إطّاراً، بل تفاعلاً شعبياً - سياسياً، تساعده الظروف والتطورات السياسيّة على التبلور. ولو كان الحركّاء هبة مؤقتة لما رأينا الإصرار على التحركات الاجتماعيّة وهيئة التنسيق والحركّاء الشعبيّ، بعد انتهاء حركّاء إسقاط النظام الطائفيّ.

إن مجمل التحركات وضعت تراكمياً ضرورياً لمتابعة الحركة الشعبيّة في الفترة المقبلة والسعي لتوسيع إطار التحرك وتطوير شعاراته، بما يساعد في بلورة وملمسة شعار الحركّاء المطالب بمؤتمر وطنيّ للإنقاذ، كأساس لإعادة صياغة اسس الدولة على القاعدة المدنيّة الديمقراطيّة وانطلاقاً من السعي لتجميع القوى القادرة على فرض توازن شعبيّ، يدفع إلى إقرار نظام انتخابيّ

الأجواء السلبية تكون من خلال تحقيق أقصى قدر من الوحدة في قيادة العمل الحزبيّ، وكذلك من الاستفادة من مجموعة الكادرات المتوفرة في اللجنة المركزيّة.

إن مشاركة الحزب، عبر قطاع المعلمين والمنظمات الحزبيّة في المناطق، وكذلك عبر الصلوات التي قامت بها القيادة الحزبيّة الصلوات والمتابعة الحزبيّة اليومية للتحركّ، كانت أساساً في نجاح تحرك هيئة التنسيق، وهي أيضاً كانت أساساً في حملة قوى الطوائف عليها. وفي هذا الإطار يصح القول أن قيادة الحزب وضعت نفسها بتصرف رفاقنا في هيئة التنسيق وكانت كل قراراتها ومواقفها تتخذ وتتقدّم بالتنسيق مع هؤلاء الرفاق..

ولقد واكبت القيادة الحزبيّة، ومعها الحزب كله، حركّاء هيئة التنسيق سابقاً ومن ثم الحركّاء الشعبيّ. بل يمكن القول أن الحزب وقيادته ساهما في التحضير لهذا الحركّ الأخير، وإن لم يكن جائزاً اختصاره بدورنا. ولعبت المنظمات الحزبيّة دوراً في إطلاق أكثر من تحرك وتحقيق أكثر من نجاح، خاصة في إقليم الخروب (تنظيم تحركّ برجاً) وبيروت (التحركّ في منطقة الزيتونة) والشحار وعكار. كما ساهمت المنظمات الأخرى (الجنوب والبقاع) في رفق التحرك المركزي. ولولا مساهمة الحزب، لكان الحركّاء قد انتهى منذ الأسبوع الأول.

في كل الحالات، يمكن التأكيد، رغم التأخير في تنفيذ وجهة المؤتمر العاشر في التأسيس لحركة ديمقراطيّة نقابية وشعبية، ما هو موضوعي من اسبابها وما هو ذاتي واشرنا له سابقاً، فإنه وبفعل التطورات السياسيّة والنقابية، نستطيع التأكيد أن أسس تنفيذ هذه المهمة بدأت بالتبلور سابقاً من خلال الاعلان عن تحالف الأتّحادات الأربعة المستقلة واتفاقها على تطوير العمل من

القائم، المبني على اتفاق الطائف، مرتكزاته الخارجية والداخلية وأصبح عاجزاً عن الاستمرار والبقاء.

إن النضال لقيام الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة ينبغي أن يركز إلى محورين أساسيين متداخلين، يكمل أحدهما الآخر: تحرير لبنان من النظام السياسي - الطائفي، وتحرير الاقتصاد من سيطرة القلة المحتكرة من رجال المصارف والمال وتجار العقار، وتبعيتهم للنظام الرأسمالي العالمي، وصولاً إلى بناء اقتصاد وطني منتج يتوجه أساساً لخدمة أوسع طبقات الشعب وفئاته. لذا، يرى الحزب الشيوعي اللبناني أن توفير فرص النجاح لهذين المحورين يستدعي بالضرورة تعزيز القدرات الذاتية للشيوعيين، عبر الانخراط في المهام النضالية، وكذلك عبر التدريب والتثقيف وامتلاك القدرات المعرفية والمهنية والتفاعل المسؤول والبناء مع الناس ومع شبكات التواصل والإعلام.

ومن المؤكد أن الدعوة إلى قيام الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة لا تتحقق بالمناسبة؛ بل أن هذا الأمر له شروطه ومستلزماته، وفي طليعتها العمل على خلق ميزان قوى قادر على إحداث خرق في البنية القائمة لتحقيق الأسس المادية الآتية: والتي يفصلها مشروع البرنامج المرحلي لحزبنا والموجود بين أيديكم.

أولاً - البرنامج السياسي المرحلي للحزب

1- القضية الوطنية:

رغم مضي أكثر من سبعة عقود على استقلال لبنان لا يزال اللبنانيون يشعرون أن استقلالهم غير ناجز وسيادتهم منقصة، بسبب ما أحدثه النظام في لبنان من هشاشة في الوحدة الوطنية والتباس في الانتماء والولاء للوطن، ومن تشظي وقلق وخوف داخليين جعلت من الرهان على الخارج والاستقواء به لازمة لتاريخ لبنان.

وإذا كانت الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها عملية بناء الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة في لبنان تسعى إلى بلورة هوية وطنية جامعة تعيد اللحمة إلى اللبنانيين وتزيل القلق والخوف، ومعه الالتباس في الانتماء وتجعل من الدولة كاملة السيادة على أراضيها، فإن هذه الدولة لن تستقيم إن لم تعمل على مواجهة المخاطر التي لا تزال تتهدد لبنان اليوم والمتتمثلة بالأطماع والتهديدات الإسرائيلية، الدائمة والمستمرة، وبالإرهاب المستجد والذي يحمل معه كل مشاهد الذبح والقتل والدمار، يتوسلها سبيلاً لفرض سلطته وبناء دولته؛ وهو يمثل عدواناً على لبنان، يصيب سيادته وأرضه ووحدته. وهو أداة فتنة واقتتال داخليين، ولا يختلف، في خطره المباشر، عن الخطر الذي يمثله الكيان الصهيوني.

إن مواجهة هذين الخطرين واجب وطني. وينبغي لهذه المواجهة أن تجري وفق خطة وطنية شاملة تركز على الجمع بين القضية الوطنية والقضية الاجتماعية، وتوحد إمكانات لبنان

على قاعدة النسبية والدائرة الواحدة وخارج القيد الطائفي. وفي إطار الحراك الشعبي، ستشكل الانتخابات البلدية محطة جديّة لناحيّتين: الأولى ضرورة التحرك لمنع إمكانيّة التأجيل وهي إمكانيّة مطروحة من قبل القوى السياسيّة، والثانية لبدء التحضير لخوض الانتخابات البلدية على قاعدة الموقف السياسيّ للحزب واستنتاجات التقييم الذي اقرته (اللجنة المركزيّة) حول الانتخابات الماضية.

في هذا الإطار، نحن كحزب نعتبر أن سياسة القوى الطائفية، من خلال منطوق المحاصصة الثنائية والثلاثية، إنما تستهدف الالتفاف والتفلة مجدداً على أولوية اقرار برامج البلديات الذي نطيه أولوية وبعد ذلك يأتي اختيار الأصلاح لينفذ هذا البرنامج والمفاضلة بين المرشحين من أجل تشكيل فريق تنموي جدي يعكس رغبات وحاجات التنوع السكاني.

سيكون ردنا على الشكل التحاصصي المعلن والممارس للتوافقات الثنائية مع اختلاف الثنائيات، أولاً بعدم وقوفنا ضد توافق الناس في القرى لانتاج مجالس بلدية، بل ردنا يكون باعطاء المعركة الانتخابية مضمونها التنموي المباشر.

أما إذا اتجهت الأمور عكس ذلك، وتمسكت الثنائيات الطائفية المختلفة، بتجديد تحالفاتها وممثليها بغض النظر عن المحاسبة والبرامج واستمرار روح المحسوبية والرباّنية والفساد. فأنا سنخوض المعركة بلوائح مستقلة، تعبر عن نظرتنا للتنمية وشروطها بالشراكة مع القوى الديمقراطية والكفوءة والنظيفة الكف.

تؤكد مجمل التطورات التي عاشها لبنان، منذ تشكله حتى يومنا هذا، أنه يعاني أزمة بنيوية عميقة تكمن في عجز النظام القائم عن مواجهة مواطن الاختلالات والأزمات التي تتخر فيه، وهي تتمثل في عاملين أساسيين هما: سيادة الطائفية في بنيته ومؤسساته، وسيطرة سلطة تمثل تحالفاً (مع تبدل في أشكاله ومسمياته بين الأمس واليوم) بين الطغمة المالية وبقايا الاقطاع السياسي وزعماء الطوائف. تحالف يغلب، على الدوام، على أركانه الحفاظ على مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة الوطنية، وعدم توانيهم عن إثارة النعرات الطائفية وبث الفرقة والانقسامات بين اللبنانيين وصولاً إلى إشعال الحروب عندما تتعرض مواقعهم وامتيازاتهم لأي انتقاص أو خطر.

وفي ظل إمعان أركان النظام في السير بالبلاد في مسار لا يمت بصلة إلى مصالح اللبنانيين وحاجاتهم الحقيقية في العيش والاستقرار والأمن والوحدة الوطنية، بتنا اليوم أمام دولة فاشلة بكل المعايير، تستند إلى تأجيج الصراعات المذهبية خياراً وحيداً لإعادة إنتاج نظامها السياسي. لذا أصبح وقف هذا المسار المأزوم والتدميري مهمة وطنية راهنة وملحة أمام الشيوعيين اللبنانيين باتجاه "الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة على طريق بناء الاشتراكية، بعد أن انهار وهم "الدولة الطائفية"، وفقد النظام



دور السلطة القضائية وضرورة إصلاح القضاء واستقلالته ... بالإضافة إلى استحداث قانون جديد للأحزاب، يحظّر وجود الأحزاب الطائفية والمذهبية التي شكّلت الأساس للانقسامات الداخلية والحروب الأهلية.

بناء على ذلك، بات إقرار القانون المدني الموحد للأحوال الشخصية في لبنان (الذي دعا إليه الحزب الشيوعي اللبناني منذ تأسيسه) المدخل الضروري الوحيد لإرساء وحدة وطنية جامعة من خلال الانتماء إلى الوطن بدل الانتماء إلى الطائفة كما بات المدخل الضروري لقيام دولة القانون والمؤسسات من خلال تكريس سيادة الدولة على كامل أراضيها وحدها بقوانينها دون سائر القوانين، إضافة إلى تكريس حق المواطنة دون تمييز أو تفضيل بين اللبنانيين واحترام الحرية الشخصية للأفراد.

وهذا يعني، أول ما يعنيه، إقرار المساواة بين المواطنين والمواطنات على كافة الصعد وفي جميع المجالات، وإعادة النظر بقانون مكافحة العنف ضد المرأة، والتأكيد على حق المرأة اللبنانية المتزوجة من غير لبناني في منح جنسيتها لأبنائها، إضافة إلى الإفراج عن عقود الزواج المدني المبرمة في لبنان بحسب القرار 60 ل.ر.

3. الإصلاح الإداري واللامركزية الإدارية،

يشكّل الإصلاح الإداري حلقة مهمة من حلقات الإصلاح الأساسية التي يناضل الحزب من أجل وضعها موضع التنفيذ، وعليه يتوقف تدبير شؤون الناس وتنظيم حياتهم، وتأمين مصالحهم، وحفظ حقوقهم، كما سلامتهم وأمنهم ورفاهية عيشهم.

وهذا الأمر يتطلّب فتح ملف الإصلاح الإداري على مصراعيه بالتلازم مع الإصلاح السياسي، والعمل على الشروع الفوري في

وقدراته السياسية والعسكرية والاقتصادية والشعبية.

ان الشيوعيين اذ يدعون إلى وضع تلك الخطة، يتطلعون إلى أن يكونوا في طليعة القوى التي تمارس واجبها الوطني في الدفاع عن الأرض والشعب والسيادة، ويعملون على تهيئة إمكاناتهم وأشكال نضالهم وتطويرها للعب دورهم الوطني كما هو تاريخهم النضالي.

2- الإصلاحات السياسية المرحلية، وأولها قانون الانتخاب؛

شكلت قوانين الانتخاب الطائفية - المتخلفة في لبنان الأداة الأساسية لديمومة النظام الطائفي وإعادة إنتاج السلطة السياسية المتولدة عنه. كما شكلت أداة لتعطيل الحياة السياسية، لما انطوت عليه من تقسيم اللبنانيين إلى طوائف ومذاهب ومناطق، ومن تزوير لإرادتهم في التمثيل، ومن تشويه للممارسة الديمقراطية.

وتتحقق هذه المتطلبات في ظروف لبنان عبر قانون يعتمد لبنان دائرة انتخابية واحدة، خارج القيد الطائفي، ضماناً للوحدة الوطنية على أساس البرامج السياسية، بعيداً من الشعارات الطائفية والمذهبية، ويعتمد النسبية ضماناً لتمثيل لجميع مكونات الشعب. تلك المبادئ ينبغي ان تتعزز بمشاركة الشباب والنساء في الحياة السياسية من خلال خفض سن الاقتراع إلى الثامنة عشرة، واعتماد مبدأ الحصص النسائية في التمثيل النيابي، واستكمالها بإجراءات تحقق المساواة بين المرشحين وتأمين الشفافية والنزاهة بإلغاء رسم الترشيح، وضبط النفقات الانتخابية تحت سقف يصبح تجاوزه سبباً لإبطال الانتخابات، وتنظيم عادل وعصري لاستعمال الإعلام وقمع الرشوات على اختلافها.

ولا بد من التركيز أيضاً على أهمية فصل السلطات، وعلى

الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. كما يدعو إلى الاسراع في إقرار قانون ضمان الشيوخوخة.

_ كسر احتكار الأدوية وإصلاح السياسات المتعلقة بالدواء:
- الحق في السكن:

منذ بدء تنفيذ "خطة الإعمار" في تسعينيات القرن الماضي والطغمة المالية مع حلفائها كبار الملاكين العقاريين، تسعى إلى إفراغ العاصمة بيروت، بالتحديد، من سكانها الفقراء، وذلك عبر تحرير عقود الايجارات القديمة لتكريس عقود الايجار الخاضعة للتعاقد الحر من دون وضع سقف محدد للزيادات الاعتباطية يتناسب مع معدل الدخل، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي ويضرب الحق في السكن.

إن مواجهة سياسات تهجير الفقراء وضمان حق السكن من خلال تطوير النضال الذي أطلقته "لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين"، - التصدي لكل قوانين الايجارات التهجيرية ولمحاولات تطبيقها بالقوة.

- تطوير برامج قروض ميسرة ومدعومة تستهدف قدامى المستأجرين، ووضع خطط إسكانية شاملة، بإشراف المؤسسة الوطنية للإسكان.

- اعتماد سياسة إسكانية وطنية تهدف إلى زيادة فرص تملك المساكن من جانب الأسر ذات الدخل المتوسط والمتدني.

- الحق في التعلّم وألوية تطوير التعليم الرسمي
يعتبر الحزب الشيوعي اللبناني أن تمكين أطفال لبنان وشبابه من التمتع بمستوى تعليمي نوعي يشكّل الركيزة الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولتطوير الثقافة الوطنية:

_ تعزيز التعليم الأساسي الرسمي، العام والمهني والتقني، وتطويره

- تحديث المناهج في التعليم العام والتعليم المهني والتقني.
- تطوير مؤسسات التعليم العام والتعليم المهني والتقني.
- مكافحة الظواهر الطائفية المنتشرة في التعليم الخاص، وفي ما يسمى "المدارس المجانية" بالتحديد.

_ تعزيز الجامعة اللبنانية وتطوير التعليم الجامعي
كما يناضل الحزب، من ضمن الحركة الطلابية الديمقراطية، من أجل استعادة الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، كضامن حقيقي يحفظ استقلالية الجامعة الوطنية ويحفظها.

وهي علاقة مهمة في رؤية الحزب لها؛ ذلك أن الابداع، فكراً وأدباً وفناً، يتطلب بالضرورة هامشاً من الحرية يمكّن المبدع الثوري من البحث عن أفضل الأدوات المعرفية والنظريات التي تساعد في تطور العملية الثورية وفي تحليل الواقع.

تنفيذ هذا الإصلاح، ولا سيما وقف التدخلات السياسية في الإدارة العامة، وضمان استقلالها، وفي نظام التوظيف الذي جرى الاخلال به مؤخراً عبر بدعة "التعاقد الوظيفي". كما يتطلب تعزيز أجهزة المحاسبة والمراقبة وتقييم الأداء (مجلس الخدمة المدنية والتفتيش المركزي وديوان المحاسبة وهيئات الرقابة والمحاسبة الأخرى).

ثانياً - التوجهات البرنامجية في المجالين

الاقتصادي والاجتماعي

إن النموذج الاقتصادي المعتمد في لبنان منذ نهاية الحرب الأهلية، والذي تجسّد بشكل خاص في السيطرة المباشرة لرأس المال المالي والزعامات الطائفية على الدولة وسياساتها في المجالات كافة، قد انتهت إلى أزمة بنيوية شاملة تمثّلت بضرب القطاعات المنتجة لصالح القطاعات الطفيلية.

- الحق في العمل والنضال من أجل سياسة جديدة للأجور
ويناضل الحزب الشيوعي اللبناني. من ضمن الحركة النقابية العمالية الديمقراطية المتحالفة مع كل المتضررين من السياسات الحكومية في مجال الأجر (معلمون، أساتذة، موظفون، أصحاب مهن حرّة... إلخ)، من أجل تحسين شروط العمل وظروفه بالاستناد إلى:

- ربط تطور الأجور بتطور كلفة المعيشة، واعتماد السلم المتحرك (السنوي) للأجور في القطاعين الخاص والعام.

- تطوير القطاعات المنتجة التي تتيح توفير فرص عمل بالحجم والنوع الذي يكبح البطالة، التي تصل اليوم إلى أكثر من 25 بالمائة داخل القوى المنتجة، ومنها الشباب والنساء على وجه التحديد.

- التركيز على تطبيق قانون العمل لجهة المساواة في الأجور، خاصة بين العامل والعاملة، والتأكيد على مبدأ "الأجر المتساوي للعمل المتساوي".

- إن كل ذلك يقتضي إنتاج قانون جديد للعمل يستند إلى تعزيز استقلالية الطبقة العاملة وحركتها النقابية، ومنع التدخلات السياسية (والطائفية) في شؤونها الداخلية، وإجراء إصلاحات جدية في بنية وتوجهات الاتحاد العمالي العام والاتحادات النقابية، باتجاه إعادة النظر بالتراخيص وتحقيق الشفافية وزيادة الفعالية وتوسيع قاعدة المنتسبين على قاعدة هيكلية جديدة للإتحاد العمالي العام.

- كما يقتضي تعديل قانون الموظفين وتحديثه، بما يؤدي إلى إقرار حق التنظيم النقابي للعاملين في القطاع العام

- الحق في الصحة والطبابة:

_ التغطية الصحية الشاملة وجودتها:

تطبيق جميع مندرجات القانون رقم 220 الخاص بالدفاع عن حقوق المعوقين، وذلك لتسهيل اندماجهم الطبيعي في



التهرب الضريبي.

- إقرار الضريبة التصاعدية على فوائد الودائع المصرفية ورفع معدلها بالنسبة إلى الودائع الكبرى إلى حدود 30 ٪، ورفع الضريبة على الشركات المالية إلى 30٪، أسوة بما هو معمول في العديد من البلدان.

- استصدار ضريبة على التحسين العقاري وإخضاع الأملاك والنشاطات الوقفية للضريبة.

- إعادة الإمساك بملف الأملاك البحرية والنهرية، ووضع نظام جديد للرسوم المستوفاة، وهدم التعديلات التي ارتكبتها المسؤولين وأتباعهم على تلك الأملاك.

- إصلاح السياسة النقدية باتجاه يعيد الاعتبار إلى الليرة اللبنانية ووقف "دولة" الاقتصاد الوطني.

الى ذلك تأخذ قضية مواجهة الفساد، كمحور أساسي في مواجهة النظام الطائفي، الذي يشكل ركيزة هذا الفساد وبيئته الحاضنة.

نطمئن شعبنا اللبناني، ومن يهتم بالحزب، كأساس في عملية التغيير الديمقراطي وفي بناء الدولة العلمانية الديمقراطية المقاومة . ان حزباً كحزبكم، له تاريخكم الذي صنعه شهداؤه، ومناضلوه وصنعه كادحو لبنان وفقراؤه ومتفقوه وفنانوه.

ان هذا التاريخ يحفظه دوركم في المستقبل.

وفي هذا المجال، نقر بأننا ولأسباب كثيرة قصرنا في هذا الجانب، ونؤكد على ضرورة استعادة دور الحزب، كمحفز ومحسن للثقافة الوطنية الديمقراطية وللثانين المبدعين ودورهم ونؤشر في هذا المجال الذي يمكن ان تلعبه مجلة الطريق والمؤسسات البحثية.

البديل الديمقراطي للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية

أ- تعزيز الجانب الإنتاجي من الاقتصاد الوطني، صياغة مشروع البرنامج الزراعي، والتركيز على مسألتَي الأمن الغذائي ودور العاملين في القطاع الزراعي).

ب - تنشيط التنمية في المناطق الريفية

ج - إعادة تأهيل البنى التحتية الأساسية، من كهرباء ومياه الشفة والري والاتصالات والنقل العام.

هـ - ضرورة الحفاظ على الثروة النفطية والغازية وعلى حقوق الشعب في الاستفادة منها، عبر منع المحاصصات الطائفية من السيطرة عليها، وتنظيم مواجهة وطنية لمخططات مصادرة النفط من قبل العدو الصهيوني.

و - إصلاح السياسة المالية وتحفيز الإنتاج على حساب الربح.

ز - إصلاح السياسة الضريبية على أساس:

- إحلال الضريبة التصاعدية على إجمالي مصادر الدخل، وإعادة النظر في شطور ومعدلات الأجور، والتشدد في ضبط

المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني توصيات حول الوثيقة السياسية

- يؤكد المؤتمر الحادي عشر المحافظة على الموقع السياسي المستقل للحزب الشيوعي اللبناني في موقعه الطبقي النقض لموقع الطبقة البرجوازية المسيطرة، وهو الموقع الذي كرسه الحزب في ممارسته السياسية وفي رفضه أن يكون ضمن أي من اصطفايي الثامن والرابع عشر من آذار البرجوازيين، أو أي اصطفاي طبقي نقيض آخر.
- يدعو المؤتمر الحزب الى تعميق مفهوم الربط بين التحرير والتغيير، بحيث يصبح هذا الربط جزءاً لا يتجزأ من مجمل التوجهات البرنامجية، وينعكس بالتالي في تحركات المنظمات الحزبية وصولاً الى تجسيد مقومات الخيار الديمقراطي العلماني على المستوى الشعبي. وفي هذا الاطار، يدعو المؤتمر الشيوعيين والقوى الديمقراطية إلى مواجهة محاولات كمّ الأفواه ومصادرة الحريات العامة والشخصية، وتعميم الخطاب الديني، واستباحة الساحات العامة في المجتمعات المحلية الخاضعة لسيطرة الثنائيات الطائفية.
- يعتبر المؤتمر أن كل التوجهات البرنامجية ومشاريع الوثائق المقدمة الى المؤتمر تشكل الأساس لانتاج برنامج وطني شامل ومفصل. عبر اشراك منظمات الحزب القاعدية والقطاعية، بغية تمكين الشيوعيين من امتلاك هذا البرنامج ومن ترجمته الى خطط عمل محددة وفعالة في الساحات المختلفة التي تغني نضال كل من هذه المنظمات.
- يشجع المؤتمر جميع منظمات الحزب القاعدية على جعل العمل البلدي نقطة ثابتة على جدول أعمالها، كون العمل البلدي يشكل أداة أساسية فاعلة لبناء وتمتين شبكات العلاقات القاعدية مع القوى الاجتماعية المختلفة. ويدعو المؤتمر الى الانتقال، التدريجي عبر التحركات المتراكمة، من مستوى النضال البلدي من أجل تحسين الشروط المعيشية الى مستوى الانخراط الفعلي في التغيير السياسي الديمقراطي على الصعيد الوطني.
- يؤكد المؤتمر على الزامية التثقيف الحزبي واعتباره حلقة من حلقات الانتساب الى الحزب. ويدعو القيادة الحزبية الى انشاء مدرسة حزبية مركزية دائمة واتباع نظام (الجامعات الحمراء) خلال عطلة الصيف.
- على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي، يؤكد على ضرورة إضافة موضوعة الى الوثيقة السياسية - البرنامجية تتعلق بالحراك الشعبي الأخير ودوره في انضاج أشكال تنظيمية جماهيرية أهمها انشاء المركز النقابي المستقل وما نتج عنه من أشكال، أهمها اللقاء النقابي التشاوري.
- يدعو المؤتمر الهيئة القيادية الحزبية الى تكليف رفيقات ورفاق من ذوي الاختصاص والخبرة لكتابة تاريخ جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية (جمول) ولاستكمال كتابة تاريخ الحزب وإعادة طباعة كتابي شهداء الحزب وتضمينه شهداء ما بعد العام 1987. إضافة الى الكتب التي صدرت في العيد الخمسين للحزب.
- يدعو المؤتمر كذلك الى تكليف لجنة لوضع برنامج أيديولوجي وسياسي خاص بالاحتفال بالذكرى المئوية لثورة اكتوبر الاشتراكية في العام 2017.
- يدعو المؤتمر الى تفعيل دور الإعلام الحزبي وتطويره باتجاه تعميم برنامج الحزب وخطه السياسي، وفي هذا المجال يرى المؤتمر أنه لا بد من تطوير الموقع الالكتروني للحزب وخلق مواقع أخرى له على صفحات التواصل الاجتماعي، إضافة الى جمع وتنظيم أرشيف الحزب وأرشيف صحافته عموماً.
- انطلاقاً من هذه الأسس والاقتراحات يؤكد المؤتمر الحادي عشر اقرار الوجهة السياسية العامة الواردة في مشروع وثيقة الحزب المقدمة أمامه.

بيروت في 24 نيسان 2016

المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني قرار حول قانون الانتخاب

يوافق المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني على الاستنتاج المطروح في الوثيقة المقدمة أمامه والمتعلق بسقوط الصيغة الطائفية التي انبثقت عن اتفاق الطائف، فهذه الصيغة لم تؤد فقط الى تأجيج الانقسامات والصراعات الطائفية، وما نتج عنها من انفجارات أمنية، أدت أيضا الى شلل كامل للمؤسسات الدستورية، الأمر الذي أثر ويؤثر على معيشة اللبنانيين وأمنهم ويهدد الوجود الوطني بأسره.

وبما أن قوانين الانتخابات المعتمدة من قبل البرجوازية والقوى الطائفية شكلت على الدوام صمام الأمان ومصدر إعادة إنتاج النظام الطائفي، فإن المؤتمر الحادي عشر يرى في كسر هذه الحلقة، مترافقة مع النضال من أجل قانون مدني موحد للأحوال الشخصية، طريقاً للتغيير باتجاه "الدولة الديمقراطية العلمانية المقاومة، على طريق بناء الاشتراكية".

ويرى المؤتمر أن القانون الذي نناضل من أجله يتلخص في الأسس التالية:

- قانون يعتمد النسبية وخارج القيد الطائفي.
- قانون يحول لبنان الى دائرة انتخابية واحدة.
- قانون يشرك الشباب بفعالية وكثافة في العمل السياسي، عبر تحديد سن الاقتراع بثمانية عشر عاماً.
- قانون يؤكد على دور أساسي للمرأة في مراكز صنع القرار السياسي.

ويدعو المؤتمر الى أن يكون هذا القانون الذي ناضل الحزب الشيوعي اللبناني في سبيله عشرات السنين، الشعار السياسي الأول للمرحلة النضالية المقبلة.

بيروت في 24 نيسان 2016

المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني قرار حول "اللقاء اليساري العربي"

يؤكد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني على موقف الحزب الراسخ تجاه وحدة نضال الجماهير العربية وقواها اليسارية والديمقراطية من أجل مواجهة أنظمة الحكم الرجعية والاستبدادية، وفسادها وتبعيتها، والتصدي للقوى المضادة للثورة وقوى الإرهاب والتخلف.

ويؤكد المؤتمر الحادي عشر على دور "اللقاء اليساري العربي" وموقعه في تجذير التحركات والانتفاضات العربية في مواجهة مشروع "الشرق الأوسط الجديد" الامبريالي التفتيتي والمشروع الصهيوني المسمى "يهودية الدولة"، ومن أجل إقامة أنظمة حكم وطنية ديمقراطية علمانية واستعادة الثروات العربية وحل القضية الفلسطينية على أساس حق العودة وبناء الدولة الوطنية على كامل التراب الوطني الفلسطيني وعاصمتها القدس.

ويرى المؤتمر الحادي عشر في البلاتفورم الذي صاغه "اللقاء اليساري العربي" المرجع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتجميع القوى اليسارية والتقدمية والديمقراطية والقومية في العالم العربي ضمن جبهة تقدمية تشكل منطلقاً لبناء حركة تحرر عربية جديدة تطلق المقاومة الشاملة للاحتلال، وترفض كل أشكال التطبيع مع العدو، وتحمل مشروع التغيير الديمقراطي، وتحقق الأسس المادية لبناء الوحدة العربية بأفق اشتراكي. إن تحقيق هذا البلاتفورم، في بعده اللبناني، يرتبط بالدور الذي على الحزب الشيوعي اللبناني أن يلعبه من أجل استعادة فعاليته وتطوير نضاله الوطني على المستويات كافة.

بيروت في 24 نيسان 2016

أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني

كمال البقاعي - رجائي أبوهمين - محمد المولى - ايلي صليبا - علي بديع نجدي - باسم عقل - بلال صالح - محمود دمج - علي يوسف رمضان - محمد علي عبود - سلام أبو مجاهد - كامل حيدر - خليل ديب - شدياق الشدياق - غسان ديبا - حنا غريب - كمال حمدان - أنور محمد ياسين - خالد حدادة - رضوان حمزة - أيمن مروة - ربيع رمضان - فادي النبوت - عمران فوعاني - علي حاج علي - أريج شما - عمر الديب - عربي العنداري - عماد سماحة - يانا ريم السمراني - غسان قانصو - حسن خليل - ادهم السيد - باسم حكمت سابا - حبيب فارس - هاني علي مصطفى - سمير دياب - جمال قاسم بدران - حسان حمدان - فؤاد رمضان - ماري ناصيف-الدبس - أيمن ضاهر - حسن حسين خليل - نعمت

جمال الدين - عبد العزيز فليطي - أحمد محمد داغر - رائد عطايا - طنوس شلهوب - هيثم المصري - جنى نخال - حسن صبرا - يوسف جميل سلامة - أيهم حسين الأحمر - حيدر خليل قطيش - منذر يحيى - الياس ضومط - فياض النميري - وضاح معوض - سامر الأشهب - مريم شميمس - شريل صابر.

أعضاء الهيئة الدستورية

محمد دياب - ادهم علي نجدي - اقبال سابا - مازن حطيط - ابراهيم نخال - جورج سعادة - يوسف حمزة - ليانا قازان - غسان شحرور.

أعضاء لجنة الرقابة المالية

علي محمود أبو زيد - عصام مسلماني أبو زيد - ملحم صليبا - راوية حسين - خالد أسعد جمعة - ساشا عمار - عدنان حسن المقداد - كرمان خطار - هناء صافية.

برقيات تضامن وتحية

إلى المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي اللبناني

- حزب العمل الوطني الديمقراطي - تونس
- حزب الوطنيين الديمقراطيين - تونس
- الحزب الجزائري من أجل الديمقراطية والاشتراكية
- الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا
- الحزب الشيوعي في الدانمارك
- الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية
- حزب العمال الشيوعي الروسي
- الحزب الشيوعي لروسيا الاتحادية
- الحزب الشيوعي السريلانكي
- الحزب الشيوعي السوداني
- الحزب الشيوعي السوري الموحد
- حزب الإرادة الشعبية في سوريا
- الحزب الشيوعي الصيني
- الحزب الشيوعي في طاجيكستان
- الحزب الشيوعي العراقي
- التيار اليساري العراقي
- الحزب الشيوعي الكردستاني - العراق
- حزب الشعب التقدمي في غوايانا
- الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
- جبهة التحرير الفلسطينية
- الحزب الشيوعي الفيتنامي
- الحزب الشيوعي الفلبيني
- حزب أكيل - قبرص
- الحزب الشيوعي الكاتالاني
- الحزب الشيوعي في كيبك
- الحزب الشيوعي الكوبي
- الحركة التقدمية الكويتية
- التنظيم الشعبي الناصري - لبنان
- الحزب الديمقراطي الشعبي - لبنان
- الحزب الشيوعي المصري
- حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي المصري
- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي - المغرب
- حزب النهج الديمقراطي المغربي
- الحزب الشيوعي النرويجي
- الحزب الشيوعي الهندي (الماركسي)
- الحزب الشيوعي الهندي
- الحزب الشيوعي الياباني
- الحزب الشيوعي اليوناني
- اتحاد النقابات العالمي
- حزب اليسار الأوروبي. ورسالة الحزب، التي تحمل توقيع رئيسه (أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي) وأمينه سره (عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي الأسباني)، موجهة باسم الـ 29 حزبا التي يتكون منها، وهي:
- الحزب الشيوعي الفرنسي،
- حزب دالينكي الألماني،
- الحزب الشيوعي الألماني (أرسل كذلك برقية خاصة)، الحزب الشيوعي النمساوي،
- الحزب الشيوعي البلجيكي،
- اليسار البلغاري،
- تحالف أخضر - أحمر الدانماركي،
- حزب اليسار الموحد الأسباني،
- الحزب الشيوعي الأسباني،
- حزب اليسار للتغيير الكاتالاني،
- حزب اليسار الموحد في استونيا،
- الحزب الشيوعي الفنلندي،
- تحالف اليسار الفنلندي،
- حزب اليسار الفرنسي،
- اليسار الوحدوي الفرنسي،
- حزب إعادة التأسيس الشيوعي الإيطالي،
- حزب الشيوعيين الإيطاليين،
- حزب اليسار في اللوكسمبورغ،
- جبهة اليسار في البرتغال،
- حزب سيريزا اليوناني،
- الحزب الشيوعي التشيكي (أرسل كذلك برقية خاصة)،
- حزب الاشتراكية الديمقراطية التشيكي،
- حزب التحالف الاشتراكي الروماني،
- الحزب الشيوعي السلوفاكي،
- حزب اليسار الموحد في بيلاروسيا،
- حزب الشيوعيين في جمهورية مولدافيا،
- اليسار الموحد في سان مارينو،
- حزب العمل السويسري،
- حزب الحرية والتضامن التركي.

إضراب عمال النفط في الكويت: الطبقة العاملة في تصديها للهجمة النيوليبرالية



خاص النداء - الكويت

جاء الإضراب العمالي الشامل الذي نفذته أكثر من 13 ألفاً من عمال النفط الكويتيين لمدة ثلاثة أيام في 17 و18 و19 أبريل/ نيسان الحالي ليؤكد من جهة مدى حيوية الطبقة العاملة وحركتها النقابية، وليبرز من جهة أخرى أن الطبقة العاملة والفئات الشعبية في الكويت قادرة - متى ما توحدت - على التصدي بنجاح للهجمة الرأسمالية النيوليبرالية التي تشنها السلطة في الكويت وحلفها الطبقي للانتقاص من المكتسبات الاجتماعية وتصفية دور الدولة في الاقتصاد عبر خصخصة القطاع العام، وفي مقدمته القطاع النفطي، وتحميل الطبقة العاملة والفئات الشعبية عبء العجز في الميزانية العامة للدولة بعد الانخفاض في أسعار النفط.

ولا شك في أن إضراب عمال القطاع النفطي في الكويت هو أحد أهم تعبيرات الرفض الشعبي والاجتماعي الواسع، الذي تصدره القوى التقدمية والحركة النقابية العمالية، لما أعلنته الحكومة الكويتية في وثيقتها المسماة "وثيقة الإصلاح الاقتصادي"، التي أقرتها في 13 مارس/ آذار الماضي وأحالها إلى مجلس الأمة، وهي تمثل برنامج عمل نيوليبرالي يستهدف من بين أهم ما يستهدف تقليص بنود الإنفاق الاجتماعي الضرورية؛ وخفض الدعوم؛ وزيادة أسعار الكهرباء والوقود والمياه، وإلغاء الحظر القانوني على خصخصة القطاع النفطي بتعديل المادة الرابعة من قانون الخصخصة، الذي يحظر خصخصة التعليم والصحة وإنتاج النفط والغاز الطبيعي والمصافي.

الأسباب المباشرة للإضراب:

أما الأسباب المباشرة لإضراب عمال القطاع النفطي فجاءت على خلفية رفض العمال واتحادهم والنقابات العمالية المنضوية فيه للقرارات الصادرة وكذلك مشروعات القرارات المقترحة من مؤسسة البترول الكويتية التي تنتقص من الحقوق المكتسبة لعمال النفط، وهي حقوق كفلها قانون العمل في القطاع النفطي رقم 28 لسنة 1969، وتم إبرام بعضها الآخر وفق اتفاقيات بين مؤسسة البترول الكويتية واتحاد عمال البترول أو بين الشركات البترولية التابعة للمؤسسة ونقابات العمال فيها، وصدرت في بعضها الثالث أحكام قضائية ملزمة التنفيذ، وكذلك جرى الإضراب على خلفية رفض عمال النفط سريان ما يسمى "البديل الاستراتيجي" عليهم، وهو مشروع حكومي يقوم على وضع نظام مالي عام لهيكل الأجور والتراتبات، حيث يستند عمال النفط إلى أنهم غير مشمولين بقانون الخدمة المدنية وأن أجورهم ورواتبهم تحتسب ضمن نفقات إنتاج النفط وليست جزءاً من أبواب

الميزانية العامة للدولة، ناهيك عن طبيعة عملهم المختلفة.

وتعبيراً عن الموقف الموحد لعمال النفط الراض للانتقاص من حقوقهم المكتسبة وتطبيق "البديل الاستراتيجي" عليهم فقد شارك أكثر من ستة آلاف عامل في اجتماع حاشد التأم مساء يوم الثلاثاء 22 مارس/ آذار الماضي في مقر اتحاد عمال البترول بمدينة الأحمدية جنوبي الكويت، وكانت شعاراته لاءات ثلاث: لا لبديل الاستراتيجي... لا لانتقاص حقوق العمال... لا لخصخصة القطاع النفطي.

وقد فوّضت الجماهير العمالية المحتشدة في ذلك الاجتماع اتحاد عمال البترول القيام بإضراب عمالي شامل ومفتوح لتحقيق المطالب العمالية.

وحرصاً من اتحاد عمال البترول على التدرج في إجراءاته المطلوبة فقد عقد اتحاد عمال البترول اجتماعاً مع وزير النفط بالوكالة أنس الصالح اجتماعاً يوم الأحد 10 أبريل/ نيسان الجاري، وكان موقف وزير النفط بالوكالة متعنناً يقوم على تخيير اتحاد عمال البترول بين أمرين، إما أن يشمل "البديل الاستراتيجي" عمال النفط، أو عليهم القبول بالانتقاص من عدد من الحقوق المكتسبة لاستثنائهم من ذلك "البديل الاستراتيجي"، وهذا ما رفضه اتحاد عمال البترول!

مسار الإضراب:

وفي أعقاب فشل المفاوضات عقدت الجمعية العمومية لاتحاد عمال البترول اجتماعاً مساء اليوم التالي وقررت فيه الدعوة لإضراب شامل عن العمل في القطاع النفطي يبدأ يوم الأحد 17 أبريل/ نيسان الحالي في تمام الساعة السابعة صباحاً، ويكون إضراباً مفتوحاً لحين تحقيق المطالب التالية:

- 1- إلغاء ووقف كافة القرارات التي تمس حقوق العمال ومكتسباتهم.
- 2- المشاركة في لجنة مشتركة مع مؤسسة البترول الكويتية لإيجاد



ترتيبات إنهاء الإضراب وتلبية المطالب العمالية:

في مساء اليوم الثالث للإضراب جرت اتصالات غير معلنة من جهات محسوبة على المراجع العليا في الدولة مع اتحاد عمال البترول لوقف الإضراب وتحديد موعد في اليوم التالي مع رئيس مجلس الوزراء شخصياً مع وعود بتلبية المطالب العمالية... وثار جدل داخل النقابات العمالية حول ما إذا كان الأنسب الاستجابة لهذه الاتصالات عبر وقف الإضراب أو الإعلان فقط عن تعليقه مؤقتاً، واستقر رأي قيادة اتحاد عمال البترول على إعلان وقف الإضراب واللقاء مع رئيس مجلس الوزراء، وهذا ما حدث بالفعل، فقد باشر العمال الالتحاق بمراكز أعمالهم صباح يوم الأربعاء 20 أبريل/ نيسان، والتقى وفد من اتحاد عمال البترول رئيس مجلس الوزراء ظهيرة ذلك اليوم، وتم الاتفاق على تلبية معظم المطالب العمالية، وتقرر عقد اجتماع لاحق يوم الاثنين 25 أبريل/ نيسان لإنهاء القضايا العالقة وتوقيع اتفاقية بذلك.

في تقييم الإضراب:

في التقييم النهائي، فقد كان إضراب عمال النفط ناجحاً، على الرغم مما يمكن أن يثار حوله من ملاحظات وما صاحبه من نواقص وأخطاء تكتيكية تتصل بالجوانب الإعلامية لكسب الرأي العام ومواجهة حملات التشويه والتضليل، وكذلك في الارتباك الذي رافق ترتيبات إنهاء الإضراب.

والأهم من ذلك فقد كشف الإضراب مدى حيوية الطبقة العاملة وخصوصاً في القطاع النفطي وكذلك اتحاد عمال البترول والنقابات العمالية، وهو يمثل إضافة نوعية للتاريخ النضالي للطبقة العاملة في الكويت وحركتها النقابية.

وكان واضحاً للجميع أن إضراب عمال النفط إنما يمثل تعبيراً للموقف الشعبي الرافض للنهج الاقتصادي الاجتماعي النيوليبرالي المنحاز طبقياً لمصلحة الرأسماليين الكبار على حساب الغالبية الساحقة من الناس، ما يعني أن مخطط السلطة وحلفها الطبقي الرأسمالي لتمرير برنامج ما يسمى "وثيقة الإصلاح الاقتصادي" سيواجه بمقاومة شعبية ضارية تتصدرها الطبقة العاملة بقيادة القوى التقدمية والحركة النقابية.

سبل الترشيح بعيداً عن المساس بحقوق العمال ومكتسباتهم.

3- العمل الجاد من الطرفين لاستثناء القطاع النفطي من مشروع البديل الاستراتيجي.

وبالفعل فقد بدأ الإضراب العمالي الشامل والمفتوح لعمال القطاع النفطي في الساعات الأولى من صباح يوم الأحد 17 أبريل/ نيسان، حيث امتنعت الغالبية الساحقة من عمال مؤسسة البترول الكويتية، وشركة نفط الكويت، وشركة البترول الوطنية الكويتية، وشركة صناعة الكيماويات، وشركة نفط الخليج، وشركة ناقلات النفط، عن الذهاب إلى مقار أعمالها وتوجه آلاف العمال إلى مقر اتحاد عمال البترول في مدينة الأحمدية، حيث وقعوا هناك على كشوف الحضور والدوام، إذ بلغ عدد الموقعين عليها في اليوم الثاني أكثر من 13 ألف عامل، وشل الإضراب عمليات إنتاج النفط والغاز والتصدير ومصافي التكرير.

محاولات كسر الإضراب وتهديد العمال:

أمام النجاح الواضح للإضراب العمالي فقد حاولت الحكومة كسره عبر تشغيل عمال شركات المقاولات الخاصة في القطاع النفطي وجلب عمال من دول خليجية أخرى وتقديم مكافآت مالية ضخمة للعمال المتقاعدين ليحلوا مكان العمال المضربين، إلا أن هذه المحاولات لم تجد نفعاً.

إلى جانب ذلك فقد شنت الحكومة ووسائل الإعلام الرسمية والخاصة المملوكة لأصحاب رؤوس الأموال حملة تشويه محمومة ضد الإضراب والعمال المضربين لتضليل الرأي العام والادعاء بعدم قانونية الإضراب وتخوين العمال المضربين، وفي الوقت نفسه فقد صدر في اليوم الأول للإضراب بيان رسمي عن مجلس الوزراء حمل في طياته التهديد والوعيد وأعلن فيه ما أسماه "مباشرة الإجراءات القانونية المناسبة لمواجهة الممارسات المرفوضة ومحاسبة كل من يتسبب في تعطيل المرافق الحيوية للبلاد والإضرار الجسيم بمصالحها"، وأطلق وزير الشؤون الاجتماعية والعمل تصريحات صحافية حملت التهديد بحل اتحاد عمال البترول والنقابات العمالية المنضوية فيه، وهذا ما زاد العمال إصراراً على التمسك بمطالبهم، حيث زاد عدد العمال المضربين في اليوم الثاني للإضراب عن عددهم في اليوم الأول.

تيران وصنافير.. ما بين الخرائط والوثائق وبين حقائق التاريخ وحقوق السيادة والدم

صلاح عدلي (*)

ومع تسليمنا بحقيقة وجود هذه المخاطر والمخططات وضرورة مواجهتها، ومع إدراكنا أيضاً لسلبيات ما يطرح أحياناً على شبكة الانترنت وبعض وسائل الإعلام، إلا أننا نختلف مع الرئيس في أن المسؤولية الأساسية عن هذه المواقف تتحملها إدارته وحكومته بسبب الأخطاء المتكررة المتمثلة في ارتباك القرارات وغياب الشفافية، وإخفاء الحقائق عن الرأي العام وانعدام الحصافة السياسية وعدم وجود مستشارين ووزراء سياسيين أكفيا، كما تعود هذه الأخطاء أيضاً إلى عدم إقدام مؤسسة الرئاسة على إحداث تغييرات هيكلية في العديد من المؤسسات والشخصيات، واستمرار النهج السابق نفسه لنظام مبارك. مما أدى إلى بداية نفاذ صبر الجماهير والى تراكم المشكلات. ولم يضع في اعتباره ان قضية الجزيرتين هي قضية حساسة تختلف جوهرياً عن القضايا الأخرى، كما لا بد من الإشارة أيضاً الى أن هذه النهج هو الذي يعمق الانقسام الشعبي ويسهل لأعداء الوطن في الداخل والخارج تنفيذ مخططاتهم التآمرية.

كما أن عبارة "قوى الشر" التي تكررت في خطابات وأحاديث الرئيس يجب تحديدها بشكل واضح وعدم الاكتفاء بالإشارة إليها على أساس أخلاقي مجرد، فالشعب المصري يعرف جيداً خاصة بعد 30 يونيو ان الامبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية والعدو الصهيوني وخداممهم في الداخل من جماعة الإخوان الإرهابية وحلفائها ومن أصحاب المصالح من رأسمالية "المحاسبين" والفاستدين واللصوص هم أعداء الوطن، وينبغي التأكيد على أن استمرار السلطة بهذا النهج وهذه الممارسات سوف يفاقم من مأزقها، وسيؤدي إلى تآكل شعبيتها التي بدأت في التراجع.

ومن جانب آخر ورغم تقديرنا الكامل للدور الوطني لمؤسسات الخارجية والدفاع والمخابرات العامة. إلا أن هذه القضية تخص الشعب المصري كله ولذلك كان من الأولى طرحها على الشعب قبل الإقدام على هذه الخطوة الخطيرة كما كان من الضروري أيضاً الاستماع إلى وجهات النظر الأخرى لعدد كبير من القانونيين والمؤرخين وخبراء الأمن القومي والسياسيين الذين يؤكدون على مصرية الجزيرتين. فضلاً عن أن حسم هذه القضية لا يجب أن يستند فقط الى بعض الخرائط والخطابات المتبادلة إذ إن هناك اعتبارات أخرى لا تقل أهمية مثل الحقائق التاريخية حيث مارست

فوجئ الشعب المصري أثناء زيارة ملك السعودية لمصر بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر والسعودية، وإسراع الحكومة المصرية في اليوم نفسه بإصدار بيان باعتبار جزيرتي تيران وصنافير هما جزيرتان سعوديتان، ليستيقظ المصريون في الصباح ليجدوا أن جزءاً عزيزاً من الأرض المصرية سالت عليهما دماء الجنود والضباط المصريين وتريت أجيال متعاقبة درست في المدارس على أن الجزيرتين مصريتين، قد أصبحنا في غمضة عين سعوديتين. ومما زاد من صدمتهم وأجج مشاعر الغضب والاستياء عندهم أن هذا الأمر تم بليل ودون علمهم، وشعروا بالمهانة نتيجة استخفاف السلطة بهم. وبخاصة أن هذه العملية قد أحاطها العديد من الشبهات نتيجة إدراج هذه الاتفاقية ضمن 17 اتفاقية لمساعدات وقروض واستثمارات سعودية في مصر، مما ولد لدى المصريين انطباعاً قوياً بأن هناك صفقة قد تمت وتنازل قد قدمته السلطة المصرية في هذه القضية الحساسة التي تمس الأرض والسيادة في مقابل هذه المساعدات.

ولا شك أن النظام المصري قد ارتكب العديد من الخطايا في التعامل مع هذه القضية تمثلت في تعمد السرية والتكتم والانفراد بالقرارات المصيرية دون أي شفافية أو حوار مجتمعي، واستمرار تجاهلها التام للأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الشعبية والديمقراطية. وبدلاً من أن يعترف الرئيس بأخطائه وأخطاء حكومته التي فجرت مشاعر الغضب والاستياء لدى المواطنين، إذا به يقدم تبريرات غير مقنعة للسرية والتوقيت السيئ بدعوى الحفاظ على العلاقات بين الشعبين المصري والسعودي، وفي رغبة منه لاحتواء الغضب الشعبي دافع عن موقفه بأنه لم يتخذ هذا القرار بالتوقيع على الإتفاقية إلا بعد العودة لمؤسسات وزارتي الخارجية والدفاع والمخابرات العامة، كما ركز حديثه على المخططات الهادفة لإسقاط الدولة المصرية وتربص قوى الشر بها وفي هذا السياق ألقى باللوم على الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي ليس فقط في هذه القضية إنما أيضاً في المشاكل المتعلقة بقضايا سد النهضة ومقتل الباحث الايطالي ريجيني.

شؤون عربية

وطنية مما يستلزم توحيد صفوف القوى الوطنية، وتشكيل لجنة قومية من الخبراء في كل المجالات بالإضافة إلى اللجان المتخصصة في مجلس النواب، مع ضرورة الالتزام بالدستور الذي يحتم ضرورة اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي لإقرار أي اتفاقية تمس حقوق السيادة للدولة المصرية بالإضافة إلى ضرورة وجود الشفافية وإظهار كل الحقائق أمام الشعب والتأكيد على حقه المشروع في التعبير عن رأيه بكل الوسائل الديمقراطية.

وفي هذا السياق فإن خروج مظاهرات حاشدة في جمعة الأرض معارضة للاتفاقية قد كشف عن العديد من الحقائق والدلالات يمكن إيجازها في الآتي:

- إن هذه المظاهرات تعد خطوة هامة في النضال من أجل كسر الحظر المفروض بموجب قانون التظاهر المخالف للدستور الذي يؤكد على حق المواطنين في التظاهر السلمي، كما أكدت أيضاً عدم قدرة أجهزة الأمن على تكميم أفواه المعارضين للاتفاقية. وعلى ضرورة إن يمارس الشعب حقه في مناقشة هذه الاتفاقية وإن تمارس وسائل الإعلام تناولها بحرية دون أي وصاية أو مصادرة.

- مثلت هذه المظاهرات رسالة إلى السلطة بضرورة التخلي عن نهجها في الانفراد بالقرارات في غيبة الرأي العام وأهمية إشراك المواطنين في كل القضايا.

- كشفت المظاهرات أيضاً عن انه أن الأوان للكف عن استخدام فزاعة الإخوان لقمع أي مظاهرات احتجاجية وأنه قد أن الأوان لوضع هذه الجماعة الإرهابية في حجمها، مع الحرص على عدم التهوين من سعيها لاستغلال هذه الظروف للخروج من عزلتها وتحقيق مخططاتها التخريبية التأميرية.

- حرص القوى الوطنية على أهمية احتضان الشعب لها في أي تحركات مقبلة والعمل على تعزيز المكاسب التي تحققت في مظاهرات جمعة الأرض، والحذر من استغلال هذه الجماعة للمظاهرات في تحقيق مخططاتها. وضرورة التزام القوى الوطنية بالشعارات والأهداف التي خرجت من أجلها المظاهرات المعارضة للاتفاقية، واستمرار المطالبة بالإفراج عن المتظاهرين المحبوسين في مظاهرة جمعة الأرض والذين لم تفرج عنهم النيابة حتى الآن.

وفي الختام أود أن أؤكد على ضرورة أن يتعامل الجميع مع هذه الاتفاقية واضعين نصب أعينهم توحيد الإرادة الشعبية في مواجهة الأخطار المحيطة بالبلاد والحرص على حقوق السيادة والمصالح الوطنية.

(*) الأمين العام للحزب الشيوعي المصري

مصر كل حقوق ومظاهر السيادة الفعلية على جزيرتي تيران وصنافير منذ عام 1950 وحتى الآن ويؤكد العديد من الخبراء والمؤرخين أن هذه الحقوق تمارس منذ عام 1906 بل وحتى منذ أيام محمد علي في حين لم تمارس السعودية أي مظهر من مظاهر السيادة على الجزيرتين منذ نشأتها الحديثة عام 1932. كما لا يمكن اغفال البعد الوطني والتضحيات التي قدمها الشعب المصري وجيشه لتحرير الجزيرتين من العدو الصهيوني.

وهناك اعتبارات الأمن القومي التي جاءت على لسان مسؤولين في الحكومة مؤخراً أنها كانت السبب في طلب الحكومة تأجيل تسليم الجزيرتين للسعودية منذ أكثر من ثلاثين عاماً، ولنا هنا العديد من التساؤلات إذا أخذنا جدلاً بمنطقهم:

لماذا الآن؟ وهل تغيرت هذه الاعتبارات أم أن الأوضاع زادت خطورة وتعقيداً في الآونة الأخيرة خاصة في ظل ما يحدث من حروب وصراعات وتدمير في العديد من البلدان العربية الذي يتم في إطار المخطط الأميركي - الصهيوني وبمساعدة حلفائهم الإقليميين في السعودية وقطر وتركيا، وهل من المعقول أن تبارك أميركا وإسرائيل هذه الاتفاقية وتعلم بها قبل الشعب المصري؟ وهل تأتي هذه الاتفاقية في إطار توسيع مجال كامب ديفيد وإلحاق السعودية رسمياً بها من الباب الخلفي؟ - رغم تأكيدنا على أن الاتصالات السرية بين السعودية وإسرائيل كانت وما زالت مستمرة - وهل يتم إعادة ترتيب المنطقة لاستبدال الخطر الإسرائيلي بالخطر الإيراني، وسعيهم لتشكيل حلف إسلامي سني لتأجيج الصراع الطائفي والمذهبي والتآمر على سوريا لخدمة المخطط الصهيوني؟. وبهذا المعنى هل يمكن استنتاج أن الهدف من الضغط على مصر واستغلال أزمته الاقتصادية وحصارها من جميع الجوانب هو لتغيير موقفها بعد 30 يونيو وإلحاقها بهذا المخطط؟. وخاصة أن توقيع الاتفاقية وتوقيعها وما صاحبها من تداعيات قد كشف عن الضغوط الهائلة التي مارستها السعودية على مصر حيث بدا واضحاً تغول النفوذ السعودي وزيادة تأثيره على العديد من وسائل الإعلام الحكومية والخاصة والعديد من الأحزاب والمؤسسات الدينية إلى الحد الذي بلغ تطوع عديد من المسؤولين والإعلاميين وأصحاب المصالح لتقديم الأدلة على السعودية الجزيرتين أكثر من السعوديين أنفسهم في سابقة لم نرها من قبل في تاريخ النزاعات الدولية حول الحدود وحقوق السيادة!!.

ولذلك يجب النظر إلى قضية الجزيرتين باعتبارها معركة

تصعيد أميركي ضد المسار التحرري الأميركي اللاتيني

موريس نهرا

داخلياً، وتصعيد الهجمة الأميركية ضد شعوب أميركا اللاتينية خارجياً. وبخاصة لضرب المسار التحرري الديمقراطي، بالتركيز الآن على فينزويلا والبرازيل. وتكشف الوسائل والأشكال المستجدة المستخدمة في هذه الهجمة، انها لتحقيق الهدف نفسه وهو الهيمنة على القارة، الذي كان تنصيب الدكتاتوريات العسكرية الدموية قبلاً، الوسيلة الأساسية لتحقيقها، بينما يجري اللجوء في الظروف الجديدة الى اساليب أخرى، تستخدم تحت عنوان الدبلوماسية و"الحرب الناعمة". حيث التركيز على جعل الصراع يتخذ شكلاً محلياً بين الاطراف الداخلية وصولاً الى تفجير نزاعات وحروب اهلية عندما تكون الظروف مؤاتية لذلك. أليس ما صنعه المخطط الأميركي الصهيوني، من استنابات بذور صراعات في ماضٍ سحيق لتفجير نزاعات وحروب مذهبية ودينية محلية وتفريخ تنظيمات ارهابية، وفرت لها قوى هذا المخطط واتباعها، الدعم بالمال والسلاح، لتطويق واجهاض انتفاضات شعوبنا العربية وافشال اهدافها ولو ظرفياً؟

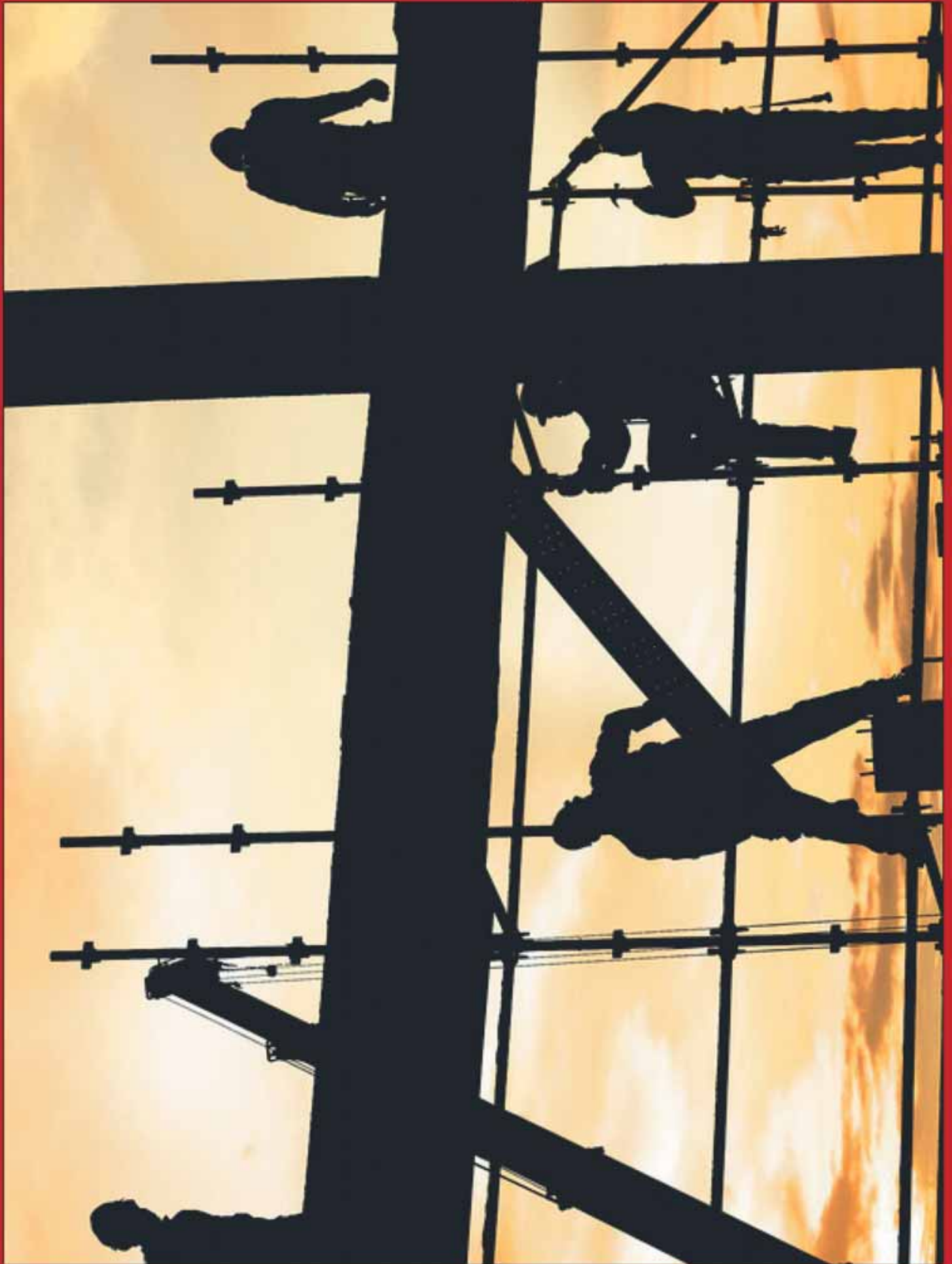
أليس هذا ما تمارسه دوائر واشنطن واصابعها في كل من البرازيل وفينزويلا، لصالح البرجوازية الكبيرة المهيمنة على الاقتصاد، ومعها اليمين الرجعي، للعرقله والارباك والتخريب الاقتصادي، إضافة الى اساليب التظليل والإجرام، واستغلال وجود نواقص واختراقات وخلل، وتعطيش السوق مواد استهلاكية ضرورية للناس، للقيام بحملات اعلامية وسياسية مضادة لنهج الرئيس الراحل هوغو تشافيز الذي يواصله الرئيس نيقولاس مادورو، واسقاط التجربة قبل أن ترسخ ويقسى عودها؟

وليس خافياً أن ما يترافق مع الاساليب الجديدة في منطقتنا العربية مثلاً، هو زرع المواقع والقواعد العسكرية براً وبحراً، خصوصاً في الخليج العربي، إضافة الى القاعدة الكبرى اسرائيل، بهدف حماية المصالح الأميركية-الصهيونية واتباعهما، وكذلك الامر في أميركا اللاتينية حيث هناك ما يزيد على 40 موقعاً وقاعدة عسكرية للعرض نفسه فيها، ومع ان واشنطن اقامت علاقات دبلوماسية مع كوبا بعد فشل سياسة عزلها، وقام الرئيس اوباما بزيارتها، فإن الحصار الاقتصادي الأميركي الجائر لا يزال قائماً، ولم تخرج الولايات المتحدة حتى الآن من قاعدة غوانتانمو-شرق كوبا- والمسألة تتعدى الكلام المعسول وحتى الرغبات الشخصية. فطبيعة النظام الرأسمالي ومصالح الشركات الرأسمالية الضخمة، تدفع الى سياسات وممارسات معادية لمصالح الشعوب وحرية اوطانها. وهذا يشكل الى جانب المصالح المشتركة للشعوب، الأساس لوحدة نضالها وتضامنها في مواجهة المخططات العدائية سواء اتخذت طابعاً عدوانياً مكشوفاً، أم ملمساً ناعماً.

تشهد شعوب أميركا اللاتينية ومسارها التحرري وانتصاراته في العديد من البلدان، حملة هجومية شرسة تتداخل فيها القوى الرجعية والرأسمال الكبير داخلياً، والدوائر الأميركية وادواتها خارجياً. وهذا ما يبرز في الصراع الجاري في البلدان المذكورة، وبخاصة الآن في فينزويلا والبرازيل. وتأتي الحملة ضد رئيسة البرازيل-ديلمار روسيف، تحت عنوان اتهامها بالتلاعب المالي للدولة الفيدرالية عام 2014، بهدف اسقاطها، وهي التي نالت في انتخابها في العام نفسه، 54 مليون صوتاً. ومن السذاجة اعتبار هذا الامر بريئاً.. وهو يتعدى شخص هذه الرئيسة اليسارية. ففي حين تنفي خروجها على ما هو متبع من جانب من سبقها من الرؤساء، تعتبر أن هذه الحملة بمثابة انقلاب دستوري، تقوم به الطبقة العليا من البرجوازية واليمين البرازيلي، لأنها تواصل سياسياً ما بدأه الرئيس السابق لولا منذ عام 2002 وحزبه العمالي اليساري.

وليس صعباً على المراقب ان يستشرف من هذه الحملة على الرئيسة، وانقلاب نائبها وحليفها ميشال تامر (حزب وسطي) عليها، وهو مشارك في حكومتها ايضاً، ومعروف في الاوساط البرازيلية بسلوكة الوصولي، مدى الضغوط والطابع التأمري، ضد سلطتها ونهجها السياسي، وصولاً الى اقرار المجلس النيابي باكثريته، بتحويل التهمة الى مجلس الشيوخ الذي بوسعه اتخاذ القرار باقالتها باكثريته بسيطة. ويأتي ذلك في اطار الحملة الأميركية الشرسة لاضعاف وضرب المسار الاستقلالي الوطني الرفض استمرار هيمنة واشنطن على تلك القارة. خصوصاً وان للدولة البرازيلية التي يفوق عدد سكانها 200 مليون نسمة، وتحوز حجماً اقتصادياً كبيراً، ثقلاً وتأثيراً كبيرين، في الصراع الجاري بين مصالح شعوب وبلدان أميركا اللاتينية، وبين بقائها حديقة خلفية للولايات المتحدة ومصالحها، إضافة الى كون البرازيل على صعيد التوازنات الدولية، عضواً في مجموعة دول البريكس الى جانب روسيا والصين والهند وجمهورية جنوب افريقيا. من هنا فإن تركيز الحملة لابعاد الرئيسة، يشكل مظهراً، لاحتدام الصراع سياسياً وطبقياً، وتهديداً للسياسة الاجتماعية المعتمدة والمكاسب التي حققتها لفقراء البرازيل وقسم كبير من شعبها. وهو عامل تأزيم لصراع تصبغ فيه الديمقراطية التي حرص حزب العمال والقوى اليسارية والشعبية البرازيلية على ترسيخها، بعد اسقاط الديكتاتورية، مهددة جدياً. كما يتيح ذلك للرأسمال الكبير وشريكه الخارجي تشديد قبضته اقتصادياً وسياسياً، والسير وفقاً لنهج الليبيرالية الجديدة بمنح الخصخصة وشدة الاستغلال، على حساب الشعب ومكتسبات فقرائه. مما يدفع الى تفاقم حدة الصراع

عاش الأول من أيار عيد العمال العالمي





صوتك صوت الشعب

وملي الفضا

103.7 - 103.9

www.sawtachaab.com
Tel.: 01307292-311809

صوت
الشعب
103.7 fm
103.9 fm